جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبية، تخصص مالية وبنوك

من إعداد الطالبتين: حمودي يمينة

دريد سلمى

بعنوان:

تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام مؤشر CAMLES

دراسة حالة بنك الخليج الجزائر (AGB) خلال الفترة (2013-2017)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:2019/06/18

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور(ة)/ بو بكر قواميد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –	رئيسا
الدكتور/ (ة) بوختالة سمير	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –	مشرفا
الدكتور(ة)/ جعدي شريفة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –	مناقشا

السنة الجامعية:2018 /2019

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبية، تخصص مالية وبنوك

من إعداد الطالبتين: حمودي يمينة

دريد سلمى

بعنوان:

تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام مؤشر CAMLES

دراسة حالة بنك الخليج الجزائر (AGB) خلال الفترة (2013-2017)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:2019/06/18

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور(ة)/ بو بكر قواميد	أستاذ محاضر	"أ"	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –	رئيسا
الدكتور/ (ة) بوختالة سمير	أستاذ محاضر	"أ"	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –	مشرفا
الدكتور(ة)/ جعدي شريفة	أستاذ محاضر	"أ"	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –	مناقشا

السنة الجامعية:2018/ 2019

الإهداء

إلى الحب الأبدي الفطري إلى القلب الذي غمرني بدفئه إلى أمي الحبيبة رعاها الله

إلى الذي كان جبلا صامدا في حياته وما زال جاهدا معي حتى تخرجي أبي الغالي حفظه الله.

إلى النجوم والكواكب إلى الورود البهية الذين قاسموني حنان الوالدين إخوتي وأخواتي

إلى الذين جعلوا من الضعف قوة أساتذتي الكرام

إلى ظلالي التي لا تفارقني أصدقائي الأعزاء

و الى من ساهم من بعيد أو قريب في إنجاح هذا الجهد المتواضع

وفقهم الله في مشوارهم وسدد خطاهم..

سلمى

الإهداء

إلى اعز ما املك في الدنيا ، إلى من رحمني بدعواتها وبركاتها وأفاضت علي بدمع حنانها ، إلى شمس القلب الرحيم والوجه المنير والدتي الكريمة أطال الله في عمرها .

وإلى خير مرشد لي نحو العلم والمعرفة قمري أبي العزيز أطال الله فيعمره.

إلى القلوب التي أحاطتني بالجد والرعاية ورافقتني في دروب الحياة إخوتي

وإلى جميع أفراد عائلتي فردا فدرا وبدون نسيانإلى جميع صديقاتي في الدراسة

اهدي إليهم هذا العمل المتواضع

يميرة

الشكر والتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال تعالى : { ولئن شكرتم لأزيدنكم } صدق الله العظيم

قال الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام في الحديث الشريف :

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

نحمد الله حمد الشاكرين ونثني عليه ثناء الذاكرين أن وفقنا وسدد خطانا لإتمام هذه المذكرة التي تعد ثمرة كانت مليئة بالجهد.

والشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه، من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة

كما نرفع كلمة شكر إلى الدكتور المشرف " بوختالة سمير " ، الذي ساعدنا على إنجاز بحثنا.

كما نشكر كل من مدنا بيد العون من قريب أو بعيد، ونشكر كل أساتذة وعمال قسم الاقتصاد

و في الأخير لا يسعنا إلا أن ندعوا الله عز وجل أن يرزقنا السداد، والرشاد، والعفاف والغنى، وأن يجعلنا هداة مهتدين

الملخص

هدفت هذهالدراسة إلى تقييم أداء بنك الخليج الجزائر خلال الفترة (2013-2017)، وهذا من خلال دراسة إشكالية مهمة تدور حول مدى تطبيق معيار Camles لتقييم الأداء في البنك التجاري محل الدراسة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قد اعتمدت الدراسة على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة السالفة الذكر، إضافة إلى المؤشرات والنسب المالية ،كما استخدمت الدراسة أسلوب تحليل النسب المالية بغرض تحقيق أهداف الدراسة. وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق النموذج على البنك يفصح عن نقاط القوة والضعف للبنك، ومنها يحقيق البنك الملاءة المالية ، ، ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية ، مما يتطلب إشرافا تنظيميا من طرف الإدارة ، واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس مال ، وتحقيق البنك سيولة كافية على المدى القصير، بالإضافة إلى حصول البنك على التصنيف 3 مما يعني أداء معقول و يتطلب بعض الإرشادات الرقابية في نقاط الضعف التي تم كشفها.

الكلمات المفتاحية : بنك تجاري، تقييم أداء مصرفي، معيار Camles.

ABSTRACT :

the study aimed at evaluating and assessing the banking performance of Algeria Gulf Bank between 2013 and 2017. It was talked by studying au important problem which was about the range of applying camels criterion to evaluate the performance in the commercial bank of the performance in the commercial bank of the study .An order to achieve this objective ، the study has been based on the Financial lists of the afomentioned institution ،in addition to the indicators and financial ratios . the study also used the wethod of analysis of financial catios to achieue its objective .an the and , the study reached a set of results .the to the bank reveals ite strngths and weaknesses ,failure to achieue the Financial and legal solvency may cause the insolvency of the bank ،the bank might saffer from losses that threaten ite solvency and achieuing enough cash in a short term ،besides obtaining a rabing of 3 for the bank wuich means a reasonable performance that requres some suprisory instuchions in the deteuted weaknesses.

Key words :commercial bank. eualuating of bank performance. camels criterion.

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
إهداء	II
شكر	IV
ملخص الدراسة	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول و الأشكال	VII
قائمة الملاحق	VIII
قائمة الاختصارات والرموز	IX
المقدمة	أ . ج
الفصل الأول: **نظرة عامة حول تقييم أداء البنوك التجارية ومؤشر CAMELS**	
تمهيد	2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية لتقييم الأداء في البنوك التجارية ومؤشر CAMELS	3
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	18
خلاصة	29
الفصل الثاني: **تقييم أداء بنك الخليج الجزائر بإستخدام مؤشرCAMELS**	
تمهيد	31
المبحث الأول : الطريقة والأدوات	29
المبحث الثاني : عرض النتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها	32
خلاصة الفصل	41
خاتمة	42
قائمة المصادر والمراجع	46
الملاحق	51
فهرس المحتويات	50

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	البنوك وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي Camels	11
(2-1)	الإجراءات الرقابية المتخذة بناء على تصنيف Camels	12
(3-1)	تصنيف رأس المال	13
(4-1)	تصنيف جودة الأصول	15
(5-1)	تصنيف الربحية	16
(6-1)	تصنيف سيولة البنك	17
(7-1)	أبرز الدراسات السابقة	24
(1-2)	نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول	35
(2-2)	نسبة التصنيف المرجح	36
(3-2)	معدل العائد على الأصول	38
(4-2)	العائد على حقوق الملكية	38
(5-2)	سيولة بنك الخليج الجزائر	39
(6-2)	تحليل حساسية البنك	40
(7-2)	التصنيف النهائي للبنك	43

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر	34

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (1)	الميزانية المالية لسنة 2014- 2013 لبنك الخليج الجزائر	54
الملحق رقم (2)	الميزانية المالية لسنة 2016- 2015 لبنك الخليج الجزائر	55
الملحق رقم (3)	الميزانية المالية لسنة 2017- 2016 لبنك الخليج الجزائر	56
الملحق رقم (4)	تصنيف سيولة البنك	57

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصارات /الرموز	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
ROE	RETURN ON EQUITY	**العائد على حقوق الملكية**
ROA	RETURN ON ASSET	**العائد على الأصول**
MC	MULTIPLIER CRANE	**رافعة المضاعف**
RP	PROFIT RATE	**معدل الربح**
UMA	USE MARGIN ASSETS	**هامش استخدام الأصول**
MP	PROFIT MARGIN	**هامش الربح**
SOB	SENSITIVITY OF BANK	**حساسية البنك**
RSA_S	ASSET- SENSITIVE RATE	**الأَصول ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة**
RSL_S	LIABILITIES SENSITIVE RATE	**الخصوم ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة**
AGB	GULF BANK ALGERIA	**بنك الخليج الجزائر**

مقدمة

أ- توطئة:

تسهم البنوك إسهاما كبيرا في النشاط الاقتصادي لاسيما بالدول النامية، حيث أنها تمثل القناة الرئيسية لتدفق رأس المال، لذا أصبح أداء النظام البنكي لأي بلد قضية إستراتيجية من أجل تعزيز فعالية ومرونة النظام المالي ككل خاصة في وجه الصدمات المالية والاقتصادية، من هذا فان عملية تقييم نشاط البنوك أصبحت غاية في الأهمية وذلك للمحافظة على متانة وسلامة النظام البنكي لاسيما في ضل تطور أعمال البنوك، واتساع وتنوع منتجاتها وما ولده ذلك من زيادة وتنوع في المخاطر البنكية، لأجل هذا فإنه لم يكن أمام المؤسسات البنكية في ظل هذه التغيرات إلا البحث عن سبل جديدة ملائمة وناجعة لتقييم أدائها ونشاطها حتى تتمكن من اعتمادها كآلية للإنذار المبكر، وكأداة للرقابة تستخدمها للكشف عن نقاط القوة والضعف لديها بهدف التنبيه عن أي عارض يعترض نشاطها قبل استفحاله وتفاقمه.

كما أن زيادة الاهتمام بعمليات وطرق تصنيف أداء البنوك التجارية أوجب ظهور معايير مختلفة بخصوص ذلك كمعيار CAMELS الذي يعد أحد أهم النماذج التقيمية الحديثة المستخدمة لقياس سلامة الأداء البنكي وتطويره بما يضمن استمرارية البنك ويرفع من قدرته التنافسية، كما أنه يساعد على اكتشاف أوجه الخلل المالي في نشاط المؤسسات البنكية قبل وقت مبكر وهو ما يتيح لها فرصة عدم التعرض لمشاكل مالية قد تؤدي بها للانهيار أو الإفلاس.

ويرتكز نظام التصنيف المصرفي الأمريكي CAMELS على ست مؤشرات هامة وضرورية في تقييم نشاط أي بنك هي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، سلامة الإدارة، الربحية، السيولة، ودرجة الحساسية لمخاطر السوق، لذلك فان أي عملية تطبيق لهذا النظام في تقييم نشاط أي بنك تتطلب فهما دقيقا وواضحا لكل هذه المؤشرات، كما تشترط توفر كل المعلومات التي بإمكانها أن تسهل عملية تحديد قيم المعايير التي تدخل ضمن نطاق كل مؤشر من المؤشرات الست السابقة وهو ما تأكد عند دراستنا للوضعية المالية لبنك الخليج الجزائر باستخدام مؤشرات ومعايير نظامCAMELS.

وقد حاولت هذه الدراسة تقييم أداء بنك الخليج الجزائر (AGB) **باستخدام نموذج** CAMELS للفترة 2013-2017. لمحاولة معرفة الأداء المقدم من طرف هذا البنك وهذا باعتباره بنك خاص يحاول الاستحواذ على حصة من السوق المصرفية الجزائرية .

ب – الإشكالية الرئيسية:

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للموضوع بالشكل التالي:

ما هو مستوى أداء بنك الخليج الجزائر بإستخدام نموذج camels 2013-2017 ؟

هذا السؤال يقودنا إلى طرح الإشكاليات الفرعية التالية:

1- هل يجد التزام من طرف بنك الخليج الجزائر على تحقيق كفاية لرأس المال ؟

2- هل يمتلك بنك الخليج الجزائر أصول ذات جودة ؟

3- ما مدى محافظة بنك الخليج الجزائر على توازنه من خلال تحقيق ربحية كافية لاستقراره ؟

4- هل بنك الخليج الجزائر قادر على جلب سيولة لتوظيفها و الاحتفاظ بها

ت – فرضيات البحث:

وكمحاولة أولية سنضع بعض الفرضيات للتساؤلات المطروحة :

1- يلتزم بنك الخليج الجزائر بتحقيق أعلى عائد ممكن بامتلاكه كفاية رأس المال؛

2- يمتلك بنك الخليج الجزائر أصول تتمتع بالجودة؛

3- بإمكان بنك الخليج الجزائر أن يحقق ربحية كافية لتوازنه و استقراره؛

4- بنك الخليج الجزائر له القدرة على جلب و امتلاك سيولة لتوظيفها و الاحتفاظ بها؛

ث – مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع البحث له أسباب موضوعية وأخرى ذاتية،وهي كالتالي:

1-أسباب موضوعية:

- ارتباط الموضوع بمجال التخصص (مالية وبنوك)؛

- التعرف على معيار CAMELS الذي يعتبر أهم نماذج المستخدمة في تقييم الأداء ,لكونه مؤشر سريع الإلمام بالموقف المالي للبنك؛

2- أسباب ذاتية:

- رغبة شخصية في البحث في هذا الموضوع؛

ج– أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العامة التي يمكن تلخيصها في:

- إبراز الملامح الأساسية لتقييم الأداء ودوره في نجاح مختلف أوجه نشاط البنوك التجارية؛

- معرفة المؤشرات المكونة لمعيار CAMELS التي يمكن اعتمادها كمعيار لتقييم الأداء المالي للبنك؛

- تقديم أحد أهم مؤشرات تقييم الأداء والموجهة لتقييم أداء البنوك والمتمثلة في معيار CAMELS وبيان تأثيره على الموقف الملي لهذه البنوك؛

- إلقاء الضوء على نموذج تطبيقي لمعيار CAMELS في البنوك التجارية بهدف معرفة دوره في تقييم الأداء لهذه البنوك؛

ح– أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع فيما يلي:

- أهمية التقييم المالي لأداء البنوك واعتباره أمرا مهما لكثير من المهتمين والدارسين نظرا للثقل الذي تمثله البنوك وحساسيته لدورها الاقتصادي.

- الأهمية التطبيقية لنموذج CAMELS باعتباره أحد الأساليب الحديثة في مجال تقييم الأداء البنكي.

خ– حدود الدراسة:

الحدود المكانية : تتجلى حدود الدراسة في تقييم الأداء باستخدام معيار CAMELS وقد اقتصر مجال دراستنا على بنك

الخليج الجزائر(AGB) بولاية ورقلة.

الحدود الزمنية: تتعلق الحدود الزمانية بدراسة للقوائم المالية لبنك الخليج الجزائر (AGB) للفترة من (2013 إلى غاية 2017)

د- منهج البحث والأدوات المستخدمة:

- تم انتهاج المنهج الوصفي في الجانب النظري قصد الإجابة على الإشكاليات ووصف متغيرات الدراسة واستخلاص أهم الدراسات العلمية ذات العلاقة بالموضوع من أجل توضيح ما يتعلق بمعيار CAMELS .

- وفي الفصل التطبيقي أسلوب دراسة حالة باستخدام مجموعة من النسب المالية وبعض الأدوات كمعالج الجداول EXEL.

ذ- صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة.

ر- هيكل البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم البحث إلى فصلين اثنين، سبقتهم مقدمة عامة لتنتهي الدراسة بخاتمة عامة.

تناولنا في الفصل الأول دراسة نظرية للموضوع تتضمن مبحثين، بحيث خصص المبحث الأول لإبراز ملامح أساسية عن تقييم الأداء في البنوك التجارية ومؤشر CAMELS بتقديم مختلف التعريفات الخاصة بتقييم الأداء وأهمية تقييم الأداء وأهدافه ومراحله، وكذالك مؤشرات تقييم الأداء ، وفي آخر هذا المبحث تناولنا مختلف التعريفات الخاصة بمعيار CAMELS وكيفية استخدام هذا المعيار ومميزاته، وكذلك أهمية ومؤشرات هذا النوع من المعايير ، أما المبحث الثاني فيشمل الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

بينما الفصل الثاني تناولنا فيه دراسة تطبيقية للموضوع،سوف نتناول فيها دراسة تحليلية للقوائم المالية لأداء البنوك التجارية باستعمال مؤشر CAMELS لبنك استخدم هذا المؤشر تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة لكل فصل بالإضافة إلى مقدمة عامة للبحث وخاتمة تتضمن تلخيص عام وعرض النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول:

نظرة عامة حول تقييم أداء البنوك التجارية ومؤشر CAMELS

تمهيد:

للبنوك التجارية دورا هاما في تحريك دواليب الاقتصاد، من خلال وظائفها و عملياتها المصرفية، فبدورها تتمحور أنشطتها حول الوساطة المالية، أو بعبارة أخرى هي المنشآت التي يلتقي فيها المودعين الذين يشكلون جانب عرض الأموال، والمقترضون الذين يشكلون جانب الطلب على الأموال.

ويعتبر تقييم الأداء أحد الوسائل الفعالة المستعملة في البنوك التجارية لحمايته من الفشل ومواكبة التطورات، ويعتبر معيار CAMELS أحد النماذج المستخدمة في تقييم أداء البنك، ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى:

- ملامح أساسية عن تقييم الأداء في البنوك تتضمن: (مجموعة المفاهيم والأهداف والمؤشرات المختلفة لعملية تقييم الأداء)،
- مفاهيم ومرتكزات عن معيار CAMELS من خلال إبراز (مجموعة المفاهيم، الأهمية والمؤشرات المتنوعة لهذا المعيار).
- تحليل الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لتقييم الأداء في البنوك التجارية ومؤشر CAMELS

سنحاول في هذا المبحث تقديم الجانب النظري لعملية تقييم الأداء في البنوك التجارية وأحد مؤشرات تقييم الأداء والمتمثلة في معيار CAMELS عن طريق تقسيمه إلى مطلبين كالآتي:

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء في البنوك التجارية

من خلال هذا المطلب سنحاول عرض لمحة عن البنوك التجارية وإبراز التعريفات المختلفة لعملية تقييم الأداء والأهمية التي تتميز بها مع توضيح المراحل التي تمر بها هذه العملية بالإضافة إلى مؤشراتها المختلفة.

الفرع الأول: لمحة عن البنوك التجارية

البنوك التجارية مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل. ويطلق على هذه البنوك تسمية بنوك الودائع خاصة في انجلترا، وتعرف باسم بنوك الائتمان خاصة في الدول الأوروبية. [1]

كما تعرف بأنها " مؤسسات تتولى تجميع النقود من أفراد المجتمع، طبيعيين كانوا أو معنويين، وتتولى حفظها لديها على شكل حسابات جارية، أو على شكل ودائع لأجل قصير، وتكون مستعدة لإعادتها لأصحابها حين يطلبونها، بإشعار مسبق أو بدونه، كما تتولى إقراض هذه الودائع لمن يطلبها لقاء فائدة، فضلا عن دور هذه المصارف في توفير النقود الكتابية أو نقود الودائع". [2]

ويمكن تقسيم أنواع البنوك التجارية إلى خمسة أنواع:

1. بنوك ذات الفروع:

وتأخذ غالبا شكل شركات مساهمة ولها فروعها في كافة الأنحاء الهامة من البلاد، وتتبع اللامركزية في إدارتها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي إلا بما يتعلق بالمسائل الهامة التي ينص عليها في نظام المصرف وخاصة ما يتعلق بالسياسات والمسائل المركزية الهامة، وتعمل وفق قوانين الدولة وتتميز سياسة الإقراض فيها بمنح قروضا قصيرة الأجل تستخدم في تمويل رأس المال العامل لسرعة استرداده.

2. بنوك السلاسل:

نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم البنوك التجارية وتضخم حجم أعمالها، وهذه البنوك تستمد نشاطاتها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن بنوك منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي يتولى رسم السياسات العامة لها وينسق الأعمال بينها، ويقتصر وجود مثل هذا النوع من المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية.

3. بنوك المجموعة (المقايضة):

[1] .حمداوي وسيلة، الجودة ميزة تنافسية في البنوك التجارية، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر ،2009، ص 22.

[2] .بن سمينة عزيزة، الائتمان في البنوك التجارية "المخاطر وأساليب تسييرها"، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع،الاردن ، 2016، ص 18.

وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها. ولهذا النوع من البنوك طابع احتكاري، وأصبحت سمة من سمات العصر، وقد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا.

4. البنوك الفردية:

بنوك صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها عادة في الغالب على منطقة صغيرة، وعادة تستثمر مواردها في أصول بالغة السيولة كالأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة والتي لها قدرة التحول إلى نقد في وقت قصير وبدون خسائر.

5. البنوك المحلية:

وهي بنوك تقتصر أنشطتها في منطقة جغرافية كالمحافظة أو حتى المدينة، وإن مثل هذه البنوك تخضع للرقابة من قبل السلطة المحلية وقد يحذر على البنوك المحلية تجاوز حدود منطقتها. [1]

الفرع الثاني: مفهوم تقييم الأداء وأهميته

ويمكن حصر مفاهيم و أهمية تقييم الأداء فيما يلي:

أ ـ مفهوم تقييم الأداء.

قبل تحديد مفهوم تقييم الأداء وجب الإشارة إلى مفهوم الأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية وبصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها. [2]

تعريف 1 : عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للبنك، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة معينة. [3]

تعريف 2: تشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف، حيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة أصول وخصوم البنك. [4]

تعريف 3 : تقييم الأداء على انه مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها، وبين ما تم تحقيقه فعلا، وبيان الانحرافات وأسبابها وطرائق معالجتها علميا وعمليا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين . [5]

مما سبق من التعاريف يمكن تعريف تقييم الأداء هو عملية رقابية يمكن من خلالها اكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف، والمقارنة بين الأهداف والمخطط لها، وبيان الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها، لاتخاذ قرارات تقود لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية .

ب ـ أهمية تقييم الأداء:

[1] علا نعيم عبد القادر– زياد محمد عرمان– عامر الخطيب، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2009م– 1430هـ، ص11– 12.

[2] مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المنهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 32.

[3] سعيدي يحي، تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية دراسة حالة صندوق توفير والاحتياط، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 09، 2013، ص148.

[4] محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 3، 2014، ص 90.

[5] مرنان فهد– نصر حمود، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص25.

باعتبار عملية تقييم الأداء هي التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة، ولذلك تكمن أهمية تقييم الأداء فيما يلي:

1- يوفر تقييم الأداء معلومات هامة لمختلف المستويات الإدارية في المنظمة.

2- يظهر مدى إسهام المنظمة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

3- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام الإدارية و المنظمات المختلفة.

4- يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفء ووضعها في المواقع الأكثر إنتاجية.

5- يسهم في ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المنظمة لمواردها المتاحة.

6- يساعد في اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية منعا لتكرارها.

7- يؤدي إلى التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المنظمة في الإنتاج و التسويق و التمويل.

8- يساعد في التحقق من سلامة المركز المالي للمنظمة و بيان مدى تناسق توزيع الأموال المتاحة على أوجه الاستثمار المختلفة و مدى كفاء استغلالها لتلك الأموال.

9- يعمل على تحقيق الرقابة المالية بإشكالها المختلفة.

10- يسهم في تحقيق المتابعة للأهداف الموضوعة بالموازنة التخطيطية عن طريق مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي بالتقديرات الموضوعة. [1]

الفرع الثالث: أهداف ومراحل تقييم الأداء

عملية تقييم الأداء هي عملية تتم في عدة مراحل، وهي بالتالي متضمنة مجموعة من الأهداف وهي كالتالي:

أ- أهداف تقييم الأداء

إن تحليل الكشوفات سوف يساعد في تقديم نتائج تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف وفرص الاستثمار، كما تقدم معلومات للمستثمرين و الدائنين وغيرهم، و ذلك بحساب المؤشرات و النسب المالية التي تساعد على تحديد الكفاءة و الفعالية، كما أنها تقوم بتفسير العلاقة بين المتغيرات بشكل يسمح باستخراج النتائج بشكل أسهل، إذ تهدف عملية تقييم الأداء إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

1- تشخيص المجالات التي تكون بحاجة إلى إجراءات تصحيحية والعمل على معالجتها. [2]

2- يوفر تقييم الأداء مقياسا لمدى نجاح المنشأة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، إن النجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة وبالتالي فهو أشمل من أي منهما وفي كلتا الحالتين تستطيع المنشأة أن تواصل البقاء والاستمرار في العمل.

3- يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المنشأة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية.

[1] .علي منصور محمد بن سفاع، تقييم الأداء باستخدام نموذج camel – دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني-، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة عدن، العدد الثاني، ديسمبر2008م، ص 08.

[2] بختي عمارية، تقييم الأداء للبنوك الإسلامية باستخدام معيار CAMELS- دراسة حالة بنك السلام الجزائري- ، استعراض الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، جامعة الجزائر3، العدد 6502- 2600، 2018، ص 3.

4- يظهر تقييم الأداء التطور الذي حققته المنشأة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمنيا في المنشأة من مدة لأخرى ومكانيا بالنسبة للمنشآت المماثلة.

5- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمنشآت المختلفة وهذا بدوره يدفع المنشأة لتحسن مستوى أدائها.

6- يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفوءة وتحديد العناصر التي تحتاج إلى مساعدة من اجل النهوض بأدائها.

7- إن تقويم الأداء يؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة. [1]

ب- مراحل تقييم الأداء

تتضمن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك مراحل عدة متعاقبة يمكن استعراضها في خمسة مراحل متتالية وهي كالآتي:

1- جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: التي تتطلبها عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية، لحساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في التقييم، وتشتمل هذه البيانات والإحصائيات بيانات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها البنك التجاري. [2]

2- **تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية** :للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب والمعايير والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء، حيث يتعين توفير نسب من الموثوقية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية.

3- إجراء عملية التقييم :باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه .

4- **اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم** :إن نشاط المؤسسة يركز على ضمان أهداف المخططة وإن الانحرافات التي حصلت قد حصرت جميعها وبتحديد أسبابها، فان الحلول لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت ووضعت خطط للسير الأحسن في المستقبل.

5- **تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات** :إن تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسئولة عن المتابعة بالمعلومات التي تمخضت عن عملية التقييم لاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والمراقبة. [3]

الفرع الرابع: مؤشرات تقييم الأداء

مؤشرات الأداء الرئيسية المحسوبة للبنوك هي:

1. العائد على حقوق المساهمين أو الربح إلى حقوق المساهمين : هو المؤشر الأكثر أهمية للربح، الذي يقيس الإدارة المصرفية بجميع أبعادها، ويقدم صورة حول طريقة استخدام رؤوس الأموال التي جلبها المساهمون، وأثر التجنيب في نشاط البنك. يتم تحديد المؤشر على النحو التالي:

العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الربح / رؤوس الأموال .100

[1] .الزبيدي حمزة محمود، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 92-93.

[2] روحاني دليلة، أثر آليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي (BNA ,BADR,BEA)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير "غير منشورة"، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014/2013، ص 50.

[3] بريم سفيان، تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة – دراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك الوطنية والخاصة العاملة في الجزائر خلال الفترة (2009- 2014) - ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني "غير منشورة"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015، ص5- 6.

يعتبر صافي الربح بعد خصم جميع المصاريف والضرائب ورأس المال هو مجموع رأس المال الاسمي والربح غير المتشارك والأموال الاحتياطية. تخصص الأدبيات المتخصصة دراسات مهمة لهذا المؤشر، والتي تعتبر واحدة من أكثر المقاييس المميزة لبعض عروض المشروعات التجارية. في حالة البنوك، نقدر أن يكون الهامش الطبيعي لهذا المؤشر موجودًا بين العتبات الكبيرة البالغة 10٪ و 30٪ على التوالي.

2. العائد على الأصول : هذا المؤشر هو تعبير عن قابلية الإيجار للنشاط الكامل للمجتمع المصرفي. يُعرف هذا المؤشر أيضًا باسم الربح إلى الأصول أو في تعريف آخر حيث، يقيس تأثير القدرة الإدارية على استخدام الموارد المالية والحقيقية لمجتمع البنك من أجل توليد الربح. من المقدر أن يكون مؤشر عائد الأصول هو المقياس الأكثر دقة للنشاط المصرفي نظرًا للحقيقة التي عبرت مباشرة عن النتيجة، وفقًا للإدارة المحددة للوساطة المصرفية، لتحسين العمليات النشطة، المتعلقة بحجم الموارد التي تم النظر فيها.

صيغة حساب المؤشر هي:

العائد على الأصول (ROA) = صافي الربح / الأصول .100

تتراوح حدود الاختلافات في المؤشر بين 0،5- 1،6٪. على وجه التحديد بالنسبة للبنوك الكبيرة، تكون القيمة الصغيرة (أقل من 1٪)، بينما تتميز البنوك الصغيرة والمتوسطة بالبعد الإضافي للمؤشر.

3. أثر الرافعة أو مضاعف الملكية: هذا المؤشر مميز للغاية بالنسبة للبنك، المعروف أيضًا تحت عنوان تأثير الرافعة المالية، ويقيس أيضًا الدرجة التي يؤدي بها جذب واستخدام موارد جديدة إلى زيادة قابلية الإيجار الرأسمالي. يوضح المؤشر كم من الوقت نجح البنك في التكاثر رأس المال المستثمر حسب استهلاك الموارد. يتجاوز مضاعف الرفع عادة القيمة 100 ويوضح حقيقة أن إشراك موارد جديدة يكون فعالاً للبنك، على التوالي عندما تكون تكلفة الموارد أقل ثم تكاليف العائد.

يتم حساب المؤشر على النحو التالي:

رافعة المضاعف (MC) = الأصول / رؤوس الأموال .100

يتغير المؤشر بما يتناسب مع حصة رأس المال في إجمالي الأصول المصرفية. بقدر ارتفاع حصة رأس المال، تكون مخاطر البنك أقل وتأثير الرافعة المالية أقل أيضًا. في الحالة المعاكسة، عندما تكون الحصة أصغر، تكون المخاطر البنكية وتأثير الرافعة المالية أعلى.

كقيمة، فإن البنوك الكبرى تسجل مستويات تزيد عن 20 ٪ ، في حين أن البنوك الصغيرة تتميز بمستوى 10-20 ٪ للرافعة المالية. يجب وضع علامة على المراسلات بين هذه المؤشرات الثلاثة المقدمة حتى الآن. عندما تكون مركبات المؤشر متطابقة، يمكن أن تحدد مباشرة مضاعف الرفع من العلاقة السفلية:

$$Mc = ROE/ROA$$

4. معدل الربح: يتم احتساب معدل الربح في المجال المصرفي، حيث يعتمد البعد أولاً على النسبة بين الدخل والمصاريف المصرفية، والثاني حسب هيكل الدخل وتكاليف النشاط المصرفي. بقدر تعرفة الخدمات المصرفية التي يتم إجراؤها بطريقة صريحة، مما يعني أن كل خدمة تختلف عن طريق أسعار غريبة، يمكن حساب المؤشر على مركبات مختلفة من نشاط البنك، بعد الصيغة التالية:

معدل الربح (RP) = صافي الربح / إجمالي الدخل .100

يمثل المؤشر الأداة الرئيسية / أداة التحليل عند متابعة / ملاحقة التكاليف المتناقصة مع النشاط المصرفي.

5. هامش استخدام الأصول: يعتمد بُعد هذا المؤشر على الفائدة النشطة المقاسة في السوق وهيكل الأصول المصرفية. يتم تعريف المؤشر على أنه نسبة بين إجمالي الدخل التشغيلي ومجموع الأصول ، مع توضيح إجمالي الدخل الذي تم الحصول عليه من استخدام الأصول (الدخل من الفوائد والعمولات والضرائب):

هامش استخدام الأصول (UMA) = إجمالي الدخل / رؤوس الأموال .100

6.هامش الربح: وهو المؤشر الذي يوضح نسبة الربح من الربح (أو صافي الدخل) المحقق من إجمالي الدخل التشغيلي:[1]

هامش الربح (MP) =إجمالي الدخل / الربح الصافي .100

المطلب الثاني: معيار CAMELS،مميزاته ومؤشراته

من خلال هذا المطلب سنحاول عرض ظروف نشأة معيار CAMELS وإبراز التعريفات المختلفة والمميزات التي يتميز بها مع توضيح كيفية استخدام هذا المعيار بالإضافة إلى أهميته ومؤشراته المختلفة.

الفرع الأول: نشأة معيار CAMELS ومفهومه

أ- نشأة معيار (CAMELS)

من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من **4000** مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في علم1988 أدى إلى فشل 221 مصرف.

بدأ باستخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة منذ عام 1979 حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار(Camels) كمقارنة للفترتين المذكورتين

[1] Genu Alexandru Caruntu and Marcel Laurentiu Romanescu ،The Assessment of Banking Performances- Indicators of Performance in Bank Area ،Munich Personal RePEc Archive ،University of Constantin Brancusi Targu Jiu, Romania ، No. 11600 ،November 2008 ،page 2 and 3 and 4.

نتائج مرضية لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج عام 1988 ، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998 أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 و 2 وأن أكثر من % 40 تتمتع بتصنيف رقم1 .

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللين الاقتصاديين بهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي أستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا قبل استخدام المعيار، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج لجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار (Camels) ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.

ولكن هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار (Camels) للجمهور ما بين المؤيد والمعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بينة من الأمر طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى فشله وانهياره ككل . [1]

ب- مفهوم معيار (CAMELS)

سنذكر أهم تعاريف لهذا المعيار منها:

" ينص CAMEL على تقييم المؤسسات المالية على أساس خمسة أبعاد أساسية وهي: كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والإدارة، وكسب السيولة ، الحساسية لمخاطر التسويق، تم إضافة البعد السادس في عام 1997 وتم تغيير الاسم المختصر إلى CAMELS. تُستخدم هذه المكونات لتعكس الأداء المالي وسلامة التشغيل والامتثال التنظيمي للمؤسسات المالية".[2]

"وهو مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه وبالتالي موقفه في السوق المصرفية باعتماده معايير متوازنة نوعياً في التقييم والتصنيف". [3]

"يعتبر CAMELS أداة للرقابة المصرفية المكتبية، ويعتمد على تحليل نواتج الريع السنوية المرسلة من البنوك التجارية إلى البنوك المركزية ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ريع سنوي للبنك استنادا إلى أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لمعيارCAMELS وهم : كفاية رأس مال، جودة منتجات، الربحية والسيولة ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق". [1]

---

[1] بوخلخال يوسف، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ، مجلة الباحث، جامعة الأغواط الجزائر، العدد 10، 2012، ص 207.

[1] Ihenetu Hyginus Iheanyi and Iwo Sotonye، Assessing the Performance of Nigeria's Bank through Camel Model، Journal of Accounting and Financial Management (ISSN)، University of the College of Financial Studies, Burtharkort Polytechnic Romola ،No. 01، December 2017،page 15.

[3] د.عباس فاضل رحيم، أهمية نظام Camels في تقييم أداء المصارف في العراق- دراسة حالة على المصرف الوطني الإسلامي-، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والثلاثون، 2014، ص 31.

" CAMELS هو نظام تصنيف موحد للمؤسسات المالية، نظام التصنيف الداخلي هذا يستخدمه المنظمين لتقييم المؤسسات المالية على أساس موحد و التعرف على تلك المؤسسات التي تتطلب اهتمام رقابي خاص".

و منه يمكن أن نعرف"نظام CAMELS على أنه عبارة عن نظام لتقييم الأداء المالي للبنوك من خلال الفحص الميداني و يقيم وضعية البنك من خلال العناصر الستة المكونة له و يسمح من خلاله معرفة درجة تصنيف البنك و من ثم اتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل تجنب وقوع البنك في أزمات". [2]

الفرع الثاني: كيفية استخدام معيار CAMELS ومميزاته

أ- كيفية استخدام معيار CAMELS

بعد التعديلات التي تم إدخالها على نظام التقييم المصرفي Camel أصبح أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي. وعملا بمبدأ الرقابة الذاتية الذي تسعى البنوك لتفعيله وفقا لمعايير لجنة بازل الثانية التي يقوم على أساسها كل بنك بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي.

1- تصنيف البنوك وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي Camels.

تتراوح درجات التصنيف ما بين 1 وهو الأفضل إلى التصنيف 5 وهو الأسوأ كالآتي:

الجدول رقم (1 ـ 1): تصنيف البنوك وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي Camels

مقاييس التصنيف	تصنيف المجموعة	تصنيف التحليل
01	1.4 -1	قوي
02	2.4 -1.6	مرضي
03	3.4 -2.6	معقول
04	4.4 -3.6	هامشي(خطر)
05	5 -4.6	غير مرضي

المصدر: Rahul Kanti Datta ،CAMELS Rating System Analysis of Bangladesh Bank in Accordance with BRAC Bank Limited ،Submission of Internship Report،BRAC Business School BRAC University، January 19, 2012، p10.

يوضح الجدول السابق درجات التصنيف التي تمنح للبنك انطلاقا من مكونات نظام التقييم المصرفي حيث يحمل البنك:

- ✓ التصنيف الأول (قوي): متوسط تصنيف مكونات Camels يقع ضمن المجال [1.4 -1] ؛
- ✓ التصنيف الثاني (مرضي): متوسط تصنيف مكونات Camels يقع ضمن المجال يقع ضمن [1.6-2.4] ؛

[1] تميسة سهام، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج Camels – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2008- 2012) - ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي "غير منشورة"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2013، ص10.

[2] تريعة حنان، أهمية نظام Camels في تقييم أداء البنوك الجزائرية – دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري (2010- 2013) - ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي "غير منشورة"، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015/2014، ص33- 34.

- ✓ التصنيف الثالث (معقول): متوسط تصنيف مكونات Camels يقع ضمن المجال يقع ضمن [2.6-3.4] ؛
- ✓ التصنيف الرابع (هامشي): متوسط تصنيف مكونات Camels يقع ضمن المجال يقع ضمن [3.6-4.4] ؛
- ✓ التصنيف الخامس (غير مرضي): متوسط تصنيف مكونات Camels يقع ضمن المجال يقع ضمن [4.6-5] ؛

2- الإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف.

تحدد درجة تصنيف البنك مركزه المالي والإجراء الرقابي الواجب اتخاذه وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (2.1) : الإجراءات الرقابية المتخذة بناء على تصنيف Camels

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
01	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
02	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
03	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة مستمرة
04	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
05	خطير جدا	رقابة دائمة

المصدر : زيتوني عبد القادر، المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، تاريخ النقل 2014/08/30، متاح في الموقع http://iefpedia.com/arab/، ص7.

ب- مميزات معيار CAMELS

يمكن تلخيص أهم مميزات نظام camels في النقاط الآتية:

أ- تصنيف المصارف وفق معيار موحد.

ب- توحيد أسلوب كتابة التقارير .

ج- اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسة وعدم تثبيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية .

د- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها.

هـ- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حده ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسيا لكل عنصر من العناصر الأداء المصرفي الستة. [1]

الفرع الثالث: أهمية معيار CAMELS ومؤشراته

أ- أهمية معيار CAMELS

يعتبر نظام مؤشر سريع للإلمام بالموقف المالي لأي بنك ، كما انه يساهم في:

- التقييم المستمر لنظم المؤسسات البنك ية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص.
- التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في مشاكل.

[1] دهيرب محمد سمير، نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (CAMELS) في ظل المخاطر ...دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ...للسنوات من 2006 وحتى2009، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة المثنى، العدد 45، ص265.

– المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص.

– توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك. [1]

ب– مؤشرات معيار CAMELS

وقد اعتمد هذا المعيار على مجموعة من المؤشرات لتقييم وترتيب البنوك الخاضعة لتقدير السلطات النقدية وتتمثل هذه المؤشرات في ما يلي :

أولا - كفاية رأس المال: هي رأس المال المتوقع للحفاظ على التوازن ، وتتعرض المؤسسة المالية للمخاطر مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق أيضا المخاطر التشغيلية، ومن اجل استيعاب الخسائر المحتملة وحماية أصحاب المصالح هو المحافظة على رأس مال كافي لمواجهة تلك المخاطر[2]. حيث يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم رأس المال كل المخاطر التي يتعرض لها وأثرها على الوضع المالي للبنك ، وأن حجم نوع المخاطر هو الذي يحدد مستوى رأس المال الذي يجب أن يحتفظ به البنك، وكذلك المدى الذي يمكن أن يكون فيه حجم رأس المال اكبر من الحد الأدنى المطلوب، ويمكن تصنيف كفاية رأس المال حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (1. 3): تصنيف رأس المال

درجة التصنيف	إجمالي رأس المال	رأس المالي الأساسي
1	< %9	< %4
2	%8 < %9	= %4
3	%7 < %8	%4 < %3
4	%5 < %7	%3 > %2
5	> %5	> %2

المصدر : مالك الرشيد احمد، " مقارنة بين معياري camelsو cael كأدوات حديثة للرقابة المصرفية "، مجلة المصرفي، العدد 35، مارس 2005، ص 8.

التصنيف 1: يعني أن الأداء قوي للأرباح ونمو جيد للأصول، كما أن خبرة الإدارة جيدة في تحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها ، متابعة مسارات الأعمال المصرفية وتحليل المخاطر المتعلقة بها. بالإضافة إلى معقولية توزيعات الأرباح على المساهمين، مع المحافظة على قدرة المساهمين والشركات القابضة على زيادة رأس المال بصورة مقبولة. كما أن هناك انخفاض في حجم الأصول المتعثرة، وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.

التصنيف 2: له نفس خصائص التصنيف الأول، حيث تتجاوز نسب كفاية رأس المال المتطلبات القانونية، ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة والتي يمكن تصحيحها من خلال برامج زمنية معقولة بدون إشراف تنظيمي عن كثب.

[1] بختي عمارية، "مرجع سبق ذكره"، ص 5.

[2] Ihenetu Hyginus Iheanyi، "Reference already mentioned"،page 15.

التصنيف 3: يتوافق مع كفاية رأس و المتطلبات التنظيمي ة للملاءة المصرفية، ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، مما يتطلب إشرافا تنظيميا لضمان مناقشة الإدارة و/ أو المساهمين للقضايا ذات الشأن، واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال.

التصنيف 4 : يشهد المصرف مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال، حيث يكون لدى المصرف مستوى عالي من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله، كما يعاني من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية والعمليات الائتمانية أو تحقيق نتائج سلبية في ربحيته. وإذا لم تتخذ الإدارة إجراء أو المساهمين إجراء فوريا لتصحيح الاختلالات فإنه يتوقع الإعسار الوشيك للبنك، مما يتطلب وجود إشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين كفاية رأس المال.

التصنيف 5 : يواجه البنك عسر بحيث يتطلب إشرافا رقابيا قويا لتجنب خسائر المودعين والدائنين، حيث أن خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي، مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف.

ثانيا.جودة الأصول: تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر فيما يلي :سلامة السياسة الائتمانية والالتزام بها، مستوى القروض غير المتعثرة على إجمالي المحفظة، كفاية المخصصات المرتبطة بالأصول، المخاطر الائتمانية الناتجة عن العمليات خارج الميزانية، التركيزات في القروض والاستثمارات المالية، المقدرة على تحصيل القروض غير المنتظمة وكفاية نظم الرقابة الداخلية ونظم المعلومات. ومن العناصر التي يتم الأخذ بها عند تقييمها، حجم الديون غير العاملة ونسبتها إلى الديون العاملة، حجم الديون تحت المراقبة ونسبتها إلى الديون العاملة، حجم الأصول المنتجة للدخل والتي يجب أن لا تقل عن80 %، مدى التنوع في أصول البنك، مدى كفاية وملاءة سياسات منح الائتمان، وكذلك وجود سياسة استثمارية ومدى تقيد البنك بها، التركزات الائتمانية، مدى قبول التسويات الموضوعة للديون المتعثرة لأغراض إخراجها من تصنيف الديون، حجم العمليات أو التسهيلات للأطراف ذات العلاقة[1] . وفيما يلي جدول يلخص الاعتبارات الواجب أخذها لتصنيف جدول الأصول:

الجدول رقم (1، 4): تصنيف جودة الأصول

نسبة الأصول المرجحة	نسبة مجموع التصنيفات	درجة التصنيف
اقل من 4%	اقل من 20%	1
5% – 15%	20% - 50%	2
15% – 35%	50% - 80%	3
35% – 60%	80% - 100%	4
60%	100%	5

[1] ودان بو عبد الله ، شوشة يمينة ،"اثر تطبيق نظام التقييم البنكي camels في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية ، مجلة الباحث الاقتصادي ، العدد الثامن ، جامعة سكيكدة ، 2017 ، ص 96.

المصدر: موفق عباس باقر شكارة " تقويم أداء المصارف بموجب معايير camels "، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد 18، جامعة بغداد، سنة 2012 ، ص 14.

التصنيف 1 : يعني نوعية الأصول قوية ، وإدارة قوية للقروض، المشاكل معروفة ومحدودة، والمخاطر طفيفة مقارنة بحجم رأس المال ومقدرة إدارة البنك، وان نوعية الأصول في مثل هذا البنك لا تستدعي أية اهتمام رقابي .

التصنيف 2: تعني أن نوعية الأصول مرضية وكذلك بالنسبة إلى إدارة القروض، و أن مستوى وحدة تصنيف القروض والمشاكل الأخرى تحتاج إلى اهتمام محدود من قبل السلطات الرقابية، وأن حجم المخاطر ينسجم مع حجم رأس المال ومقدرة الإدارة.

التصنيف 3: تعني أن نوعية الأصول وإدارة القروض اقل من مرضية، وان نوعية الموجودات والمخاطر الأخرى تحتاج إلى اهتمام من قبل السلطات الرقابية، وهناك حاجة لتحسين إدارة القروض وإدارة المخاطر، وان اتجاه تصنيف الديون يكون ثابت أو قابل للتدهور.

التصنيف 4: يعني آن هناك ضعف في نوعية الأصول وإدارة القروض، وان مستوى المخاطر وكذلك مستوى الموجودات المصنفة مرتفع وغير مسيطر عليه بشكل كاف، ويمكن أن يعرض البنك إلى خسائر محتملة إذا تراكمت بدون معالجة.

التصنيف 5: يعني ضعف كبير في نوعية الموجودات و إدارة القروض، مما يشكل تهديدا مباشر على الوضع المالي للبنك

ثالثا.كفاءة الإدارة: تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر فيما يلي :مستوى ونوعية إشراف مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، كفاءة وقدرة القائمين على الإدارة، المقدرة على التخطيط وعلى إدارة المخاطر، فعالية نظم المعلومات، كفاية نظم الرقابة الداخلية، كفاية واستقلالية المراجعة الداخلية، الالتزام بالقوانين والتعليمات، الاستجابة لتوجيهات السلطة الرقابية ومراقبي الحسابات، توافر كوادر مناسبة وتركز السلطة من عدمه، ملائمة سياسة الأجور ومعاملات المديرين وكبار المساهمين[1]؛ ويمكن تصنيف كفاءة كالأتي:

تصنيف 1: يعني أداء قوي من قبل الإدارة و مجلسها، وإدارة قوية للمخاطر تتناسب مع حجم ودرجة تعقيد المخاطر الكلية للبنك، كل و المخاطر المهمة معرفة ومسيطر عليها، مع قدرة الإدارة ومجلسها على التعامل مع المخاطر بنجاح.

تصنيف 2: تشير إلى إدارة مرضية تتناسب مع حجم درجة خطورة البنك، و هناك نقاط ضعف طفيفة ولكنها ليست ذات أثر مادي يمكن أن يهدد البنك، فإن المخاطر والمشاكل المهمة معرفة ومراقبة ومسيطر عليها بشكل فعال.

تصنيف 3 : يبين أن أداء إدارة البنك ومجلس إدارته يحتاج إلى شيء من التغيير التطوير وتحسين، أداء الإدارة ذو مستوى اقل من مرضي، ومقدرة الإدارة أو مجلس الإدارة يمكن أن تكون غير كافية ولا تتناسب مع حجم وطبيعة ظروف البنك، وان المشاكل والمخاطر المهمة يمكن أن تكون مجهولة المصدر مع صعوبة قياسها ومراقبتها بشكل كافي .

تصنيف 4 : يوضح ضعف في الإدارة، أو أن إدارة المخاطر غير كفئ إلى الحد الذي يتناسب مع حجم البنك، مستوى المخاطر عالي والمشاكل غير معرفة ومراقبة بشكل كافي، وتتطلب إجراء فوري من قبل مجلس الإدارة للحفاظ على متانة البنك، ربما من ضروري تغيير الإدارة.

تصنيف 5 : يشير إلى ضعف كبير في أداء الإدارة أو مجلس الإدارة أو إدارة المخاطر، حيث الجهة المسئولة لم تبادر بإيجاد حلول أو تصحيح الأوضاع برغم من مواجهة مشاكل مجهولة وغير مراقبة بشكل فعال، مما يهدد بقاء واستمرارية البنك، كما أن ضرورة تغيير أو رفع مستوى الإدارة أو مجلس الإدارة .

[1] حمني حورية ،" إستخدام نموذج camels كأداة لتقييم البنوك التجارية " ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد رقم 4 ، جامعة قسنطينة 2017، ص 887.

رابعا. الربحية:

يعبر مؤشر الربحية عن كفاءة أداء الإدارة وقدرتها على توظيف الأصول توظيفا سليما ومثمر، والقدرة على استخدامها في المدى المتوسط والطويل، ويصعب على المؤسسة تجنب المخاطر التي تتعرض لها ما لم تضمن استدامة الربحية المناسبة خلال فترة مناسبة.

تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك، فهي تساهم بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الإرباح [1]، ومنه يمكن تصنيف ربحية البنك وفقا للجدول التالي :

جدول رقم (1، 5): يبين تصنيف الربحية

التصنيف	صافي الدخل / متوسط الأصول (نرمز للنسبة بالحرف A)
1	**A>1.5**
2	**0.75< A< 1.5**
3	**0.4<A <0.75**
4	**0<A< 0.4**
5	**A <0**

المصدر: مالك الرشيد احمد، " مرجع سبق ذكره"، **ص** 10

التصنيف 1: حيث يوضح هذا التصنيف سلامة أوضاع الميزانية و التخطيط و الرقابة القوي على بنود الدخل و النفقات، مما يتيح للبنك توفير دخل كافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال .

التصنيف 2: توليد دخل كافيا لمتطلبات كفاية رأس المال، لكن اعتماده على طرق استثنائية لزيادة الأرباح الصافية يوجه إلى اتجاه سلبي، مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية.

التصنيف3: يوضح أنه هناك انخفاض في الأرباح بسبب عدم فعالية الإدارة، مما يعيق تكوين الاحتياطات اللازمة، ولرفع وتحسين الأرباح وجب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة القرار المناسب .

التصنيف 4: يشهد البنك مشاكل حادة في الربحية، وقد يكون صافي الربح ايجابي ولكن غير كافي للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم، ولمنع الخسارة يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لمنع الخسارة .

التصنيف 5: البنك يشهد خسائر بصورة تهدد ملاءته المالية مما تسبب في الإعسار.

خامسا. السيولة: يعتبر عنصر السيولة من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم، حيث يمثل مؤشر لمقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته العاجلة دون خسائر، أي التأكد من إدارة السيولة بصورة جيدة، فعلى البنك ألاحتفاظ بأصول سائلة يمكن تسيلها بسرعة.كفاية مصادر السيولة بالمقارنة بالاحتياجات الحالية والمستقبلية، المقدرة على توفير سيولة بتكلفة مناسبة، حجم الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية دون

[1] Uyen Dang ، The camel rating system in banking supervision. a case study ،thesis international business" unpublished" ،Arcada university of applied sciences, Vietnam, 2011, p22 .

خسائر تذكر، الحجم المتوقع استخدامه من الارتباطات على الحدود الائتمانية، موارد قصيرة الأجل لتمويل أصول ذات آجال طويلة، استقرار الودائع الكفاءة في إدارة الأصول والالتزامات. ويمكن تصنيف عنصر السيولة كما يلي :

الجدول رقم (1، 6): تصنيف سيولة البنك.

درجة التصنيف	القروض /الودائع	صافي التمويل /إجمالي الأصول	نسبة السيولة الداخلية النقدية /الودائع
1	< %55	< %50	>%15
2	<% 60	< %60	> %12
3	< %65	< %65	> %10
4	< 70%	< %70	> %5
5	> %71	> %70	< % 5

المصدر : مالك الرشيد احمد، " مرجع سبق ذكره"، ص 12.

التصنيف 1: يتوفر لدى البنك أصول سائلة لتلبية تقلبات الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي، مع محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين البنوك لاحتياجات السيولة .

التصنيف 2: وجود نقاط ضعف في واحدة أو أكثر من العوامل، وتصحيح نقاط الضعف وجب تطبيق إطار زمني معقول.

التصنيف 3: وجود نقاط ضعف رئيسية قد تتحول نحو الأسوأ، وجب وجود رقابة تنظيمية.

التصنيف 4: مشاكل حادة في السيولة تتطلب إجراءا ت فورية لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحالية، والتخطيط لاحتياجات السيولة قصيرة المدى وغير المتوقعة .

التصنيف 5: يتطلب مساعدة البنك المركزي لمنع انهيار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية طلب الدائنين و المودعين.

سادسا. أنظمة الرقابة الداخلية: يتم ذلك بدراسة الحساسية لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الأوراق المالية، وكمثال يدرس آجال الأصول والالتزامات ومدى التناسب من حيث التسعير (العائد) وسلم الآجال لكل عملية وذلك لكل من :عناصر ذات سعر عائد ثابت والأجل المتبقي حتى تاريخ الاستحقاق وعناصر ذات سعر عائد متغير والأجل المتبقي حتى تاريخ الاستحقاق، ويتم احتساب الفجوة في كل شريحة، وكذلك الفجوة التراكمية وإعداد السيناريوهات والاقتراحات اللازمة للحد من أي مخاطر من هذا النوع والتحكم فيها. [1]

[1] بن بوزيد سليمان، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي – دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2001- 2015) - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية "غير منشورة"، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016، ص27- 28.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سيحاول الباحث من خلال هذا المبحث الخاص بالدراسات السابقة عرض بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع من مختلف جوانب الدراسة الحالية والتي تساعد الباحث على إتمام الدراسة الميدانية وكذلك النظرية ، وذلك بهدف معرفة النتائج المتوصل إليها والأدوات المستخدمة في التحليل ، حيث سنستعرض في المطلب الأول الدراسات السابقة في الموضوع المحلية والمطلب الثاني الدراسات السابقة في الموضوع الأجنبية ، وفي المطلب الثالث سنلقى الضوء على مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

دراسة Ihenetu Hyginus Iheanyi and Iwo Sotonye

Entitled "**Assessing the Performance of Nigeria's Bank through Camel Model**" The study is an article in the Journal of Accounting and Financial Management (ISSN), No. 01, December 2017, University of the College of Financial Studies, Burtharkort Polytechnic Romola

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تقييم أداء بنوك نيجيريا باستخدام نموذج CAMEL وترد الأهداف المحددة في تقييم تأثير كل من مكونات نموذج CAMEL على ربحية البنوك، واتبع المنهج التجريبي للدراسة ومن نتائج الدراسة نموذج CAMEL قد استخدم بشكل كاف لتقييم أداء الصناعة المصرفية في نيجيريا لذلك بناءا على التحليل من أهم نتائج الدراسة ما يلي:

- لا تؤثر كفاية رأس المال في البنوك النيجيرية بشكل كبير على الربحية.
- نوعية الأصول في البنوك النيجيرية لها تأثير سلبي على الربحية
- الإدارة الفعالة للبنوك في نيجيريا ليس لها تأثير كبير على الربحية.
- أرباح البنوك النيجيرية ليس لها تأثير كبير على الربحية.
- إدارة السيولة في بنك نيجيريا ليس لها تأثير كبير على الربحية

دراسة C. R. Sathyamoorthi et al

Entitled "**Performance Evaluation of Listed Commercial Banks In Botswana**: **The Camel Model** " The study is an article in the Journal of Commercial Research Archives, No. 10, October 2017, University of Botswana, Gaborone, Botswana.

بالنسبة لأهداف الدراسة حاول تقييم مدى تأثير كل من كفاءة رأس المال وجودة الأصول والكفاءة الإدارية والقدرة على الكسب ووضع السيولة على الأداء المالي للبنوك المختارة ، كما تهدف الدراسة إلى استخلاص استنتاجات حول أداء البنوك التجارية المدرجة لمدة 5 سنوات، وتبنت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي ، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى أن تحليل الارتباط أظهر أن أي من نسب CAMEL باستثناء نسبة السيولة ليس له أي علاقة كبيرة مع ربح السهم.

دراسة Golam Mohiuddin (2014).

"Use of CAMEL Model: A Study on Financial Performance of Selected Commercial Banks in Bangladesh"

كان الهدف من الدراسة هو تحليل الأداء المالي للبنوك قيد الدراسة وتحديد العوامل التي أدت إلى الأداء المالي الحالي بإضافة إلى اقتراح تدابير على النتائج المتوصل إليها في الدراسة ، وباعتبار أن تقييم القطاع المصرفي في بنقلادش مهمة صعبة لان القطاع المصرفي الحديث أكثر تعقيدا من ذي قبل ،و السلامة المالية الجيدة للبنك ضمان للمودعين و بطبيعة الحال مهمة للمساهمين و الموظفين لأي بلد ، لذلك تم بذل جهد لتقييم الأداء المالي للبنكين محل الدراسة هما بنك الأهلي التجاري و الآخر هو بنك ثنائي الفيل متعدد الكلور في بنغلادش واختيار هذين البنكين لم يكن عشوائي وإنما كان مقصود بسبب دورهما الفعال في تشكيل الظروف الاقتصادية للبلد ، وتم استخدام نموذج camels باعتباره الأحدث ، وتوصلت النتائج إلى أن موقف البنوك قيد الدراسة سليم ومرضي بما يتعلق بكفاية رأس المال وجودة الأصول والقدرة الإدارية والسيولة .

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة العربية

دراسة د.علي منصور محمد بن سفاع بعنوان " **تقييم الأداء باستخدام نموذج camels دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003– 2007** " الدراسة عبارة عن مقال في مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2008، جامعة عدن.

وقد هدفت الدراسة إلى معرفة قدرة نموذج Camel على إعطاء صورة متكاملة عن أداء البنوك و تقييم كفاءة أداء البنك الأهلي اليمني ، كما هدفت الدراسة إلى تحديد جوانب القوة و الضعف في بعض مجالات الأداء البنكي وهذا من خلال معالجة الإشكالية التالية: ما مدى قدرة نموذج CAMEL على إعطاء صورة متكاملة للأداء البنكي؟ هل يمكن من خلال نموذج CAMEL التعرف على مؤشرات القوة والضعف في البنوك؟ ما هو تقييم أداء البنك الأهلي اليمني من خلال نموذج CAMEL ؟

وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية أو التطبيقية وأبرزها هي:

– يعد تقييم الأداء من المسائل المهمة في تحديد كفاءة إدارة أي منشأة ،وتقييم انجازاها بالمقارنة مع ما هو مستهدف قياسا بما هو متاح لديها من إمكانيات.

– يوفر تقييم الأداء معلومات لإدارة المنشاة للرقابة على النشاط بوجه عام، وعلى نشاط الأقسام المختلفة فيها، وبالتالي التنسيق فيما بينها لتحقيق الأهداف الموضوعة أمامها.

– يتم تقييم الأداء باستخدام عدد من الأساليب من أهمها تحليل القوائم المالية بما في ذلك نموذجCAMEL.

– من تطبيق نموذج CAMEL على البنك الأهلي اليمني توصل البحث إلى النتائج الآتية:

أ– أن البنك قد زاد قدرته على مواجهة الأصول ذات المخاطرة بحيث تجاوز نسبة 8% بكثير اعتبارا من العام 2005م، كما أن مؤشرات رأس المال تشير بشكل عام إلى تنامي قدرة البنك على مواجهة ودائع العملاء وتوافر المخصصات لمقابلة المشكلات التي يمكن أن تنشأ نتيجة تعثر المقترضين في سداد ما عليهم من التزامات.

ب– أن مؤشرات جودة الأصول تبين أن نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات لم تنخفض عن80 % من مجمل الأصول، وهذا الأمر يعكس اهتمام إدارة البنك في اقتناء الأصول المحققة للإيرادات بما يساعد البنك على التوسع والمنافسة. أما نسبة مجمل الأصول ذات المخاطرة إلى مجمل الأصول فتبين اتجاه البنك نحو تخفيضها وان كانت تميل نحو الزيادة في بعض السنوات.

ج– أظهرت مؤشرات الربحية ارتفاعاً مضطردا في ربحية البنك، ومع ذلك فإنه ينبغي على البنك زيادة نسب الربحية مما يعزز كفاءة البنك في إدارة أصوله، إضافة إلى الاتجاه نحو تخفيض المصاريف العامة الإدارية إلى مجمل الأصول.

د– بينت مؤشرات السيولة اتجاه البنك نحو تقوية جانب السيولة لمواجهة الحالات الطارئة، والاحتياط لمواجهة حالات السحب على الودائع خاصة قصيرة الأجل من خلال زيادة الأصول السائلة رغم التذبذب الواضح في مؤشراتها.كما أظهرت المؤشرات المتعلقة بالودائع ارتفاع متوسط نسبة الودائع لأجل مما يساعد على استقرار مصادر الأموال في البنك وإتاحة الفرصة لاستثمارها لفترة أطول.

دراسة فوزان عبد القادر القيسي بعنوان " **تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009– 2014** " الدراسة عبارة عن مقال في المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد 4،2017 ، الجامعة الأميركية في ماديا الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية الأردنية باستخدام عناصر نموذج CAMELS، وتحديد العوامل الأكثر تأثيرا على أداء تلك البنوك . ويشار في هذا الصدد إلى أن العديد من الدراسات السابقة التي بحثت في أداء البنوك استخدمت متغيرات الاقتصاد الكلي كمتغيرات وسيطة وذلك بسبب وجود تأثير كبير للحالة الاقتصادية للدولة على مؤشرات أداء البنوك .وبالتالي فإن الدراسة الحالية ستستخدم متغيران للاقتصاد الكلي وهما معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم وذلك بهدف استخلاص الأثر الصافي لعناصر نموذج CAMELS على مؤشرات أداء البنوك. وفي ضوء ذلك، عالجت هذه الدراسة إشكالية: ما هو أثر المتغيرات الخاصة بالبنك والمتمثلة بعناصر نموذج CAMELS على أداء البنوك التجارية الأردنية ؟ ما هو أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على أداء البنوك التجارية الأردنية؟

وقد اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 13 بنكاً تجارياً أردنياً مدرجاً في بورصة عمان خلال الفترة.2014 – 2009 ، كما استخدمت الدراسة متغيرين لقياس أداء البنوك هما معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على الملكية (ROE) ، بينما تضمنت المتغيرات المستقلة على عناصر نموذج CAMELS وهي كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة الإدارة، والربحية، والسيولة، والحساسية لمخاطر السوق، بالإضافة لمتغيرات الاقتصاد الكلي والتي تشمل معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم.

وقد أشارت النتائج إلى أن البنوك التجارية الأردنية تتمتع بنسب كفاية رأس مال مرتفعة تتجاوز الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي الأردني ولجنة بازل، كما أن تتميز بارتفاع جودة أصولها، وكفاءة إداراتها، وقدرتها على تحقيق هوامش ربح مرتفعة نسبياً، كما تحتفظ البنوك التجارية الأردنية بنسب سيولة جيدة وكافية لمواجهة أي احتياجات غير متوقعة، ومع ذلك فقد كان هناك ارتفاع في حساسيتها لمخاطر السوق.

كما أشارت النتائج أن كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة الإدارة، والربحية تعتبر من أهم العوامل وأكثرها تأثيرا على مقاييس أداء البنوك التجارية الأردنية والمتمثلة بمعدل العائد على الأصول(ROA) ومعدل العائد على الملكية ROE.

ولغايات تقييم أداء البنوك التجارية الأردنية، فتوصي هذه الدراسة بأنه فيمكن الاعتماد على نموذج مصغر من نموذج CAMELSهو نموذج CAME والذي له قدرة كبيرة على تفسير وقياس أداء البنوك التجارية الأردنية، ويتضمن هذا النموذج على أربعة عناصر هي كفاية رأس المال (C)، وجودة الأصول) (A)، وكفاءة الإدارة (M) ، والربحية (E) ولكن هذا لا يعني إغفال باقي

العناصر لأن لها أثار على النواحي الأخرى في البنوك مثل المخاطر بأنواعها، وقد أوصت الدراسة البنك المركزي الأردني بأن يقوم عند تقييم أداء البنوك بإعطاء أو ا زن أكبر للعناصر الأربعة الأكثر تأثيرا في أداء البنوك والتي تتضمن عناصر CAME وذلك للوصول إلى أداة تقييم أكثر مناسبة لأداء البنوك التجارية الأردنية.

دراسة عباس فاضل رحيم بعنوان " **أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء المصارف في العراق – دراسة حالة على المصرف الوطني الإسلامي–** " الدراسة عبارة عن مقال في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والثلاثون، 2014، جامعة بغداد.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نظام التقييم المصرفي CAMELS ووصف وتحليل معايير النظام وأدواته وتأثيرها على أداء المؤسسات المصرفية، كما يهدف إلى ملاحظة أثر تطبيقاته على أعمال المصرف الوطني الإسلامي في العراق، حيث عالجت الدراسة الإشكالية التالية: كيف يمكن الاستفادة في ظل ظروف التحدي الحالية في العراق من تطبيق نظام التقييم المركب CAMELS لدعم فعالية نظام الرقابة والتفتيش المكتبي والميداني الذي تضطلع به السلطة النقدية، حيث اتبع الباحث المنهج الوصفي الاستنتاجي في البحث العلمي، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نبرزها فيما يلي:

١ –إن تطوّر الأداء المصرفي الذي حصل في الوحدات المصرفية العراقية قد أظهر أهمية تطبيق نظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش المصرفي ، بما يؤكد صحة فرضية البحث ، حيث أن إبراز الجوانب الإيجابية في تطبيق نظام (CAMEL) يعتبر رافداً مهماً في تغذية عمليات التفتيش والرقابة بالمعلومات التي تكشف مظاهر الضعف والقصور والتي تشكل مداخل مهمة للتبصير والبحث عن جذور المشكلات المصرفية ومعالجة مسبباتها.

٢ –أن المنطلقات الأساسية التي يركز عليها نظام الرقابة (بصورته التقليدية) يتطلب المزيد من التطوير والتحديث في ظل عصر ثورة تكنولوجيا المعلومات ونظم الاتصالات التي تشهدها الساحة المصرفية بما يؤكد فرضية التكامل والترابط مع أحدث النظم الرقابية في التقييم المصرفي.

٣ –تتسم معايير تطبيق نظام الرقابة والتفتيش (CAMEL) بالتكامل والقوة والفعالية في تحقيق رقابة فاعلة وبالتالي الحفاظ على سلامة العمل المصرفي وتحقيق خدمة أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين على السواء.

٤ –أن التقرير عن نتائج التفتيش والرقابة التي تقوم بها السلطة النقدية على النحو الوارد في هذه الدراسة وتضمينه العناصر الإيجابية والسلبية التي يسفر عنها تطبيق معايير ومكونات نظام التقييم يمثل نمطاً فعالاً في تقويم العمل المصرفي وحمايته من الأخطار المصرفية بكفاءة وفعالية عالية.

دراسة ودان بو عبد الله بعنوان : " **اثر تطبيق نظام التقييم البنكي camels في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية " – دراسة مقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر خلال الفترة (2010-2014) -**، الدراسة عبارة عن مقال في مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الثامن، ديسمبر 2017، جامعة سكيكدة.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى إثبات صحة وجدارة هذا النظام في التنبؤ أو الكشف المبكر عن الصعوبات التي تواجه البنوك وذلك بتطبيق النظام على بنكيين هما البنك الوطني الجزائري وبنك بي أن بي باريبا الجزائر والمقارنة بينهما لاكتشاف مدي فعالية النظام ،وهذا من خلال معالجة الإشكالية التالية: ما هو اثر تطبيق النظام التقييم البنكي camels في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية ، مع المقارنة بين

بنكين هما البنك الوطني الجزائري و بنك بي أن بي باريبا الجزائر؟ لأنه باعتبار موضوع الرقابة ذو أهمية بالغة في اكتشاف الثغرات الموجودة في النظام البنكي أو التحديات والصعوبات التي قد تؤدي إلى حدوث أزمات ، ولهذا السبب كان على المؤسسات الرقابية البحث عن وسيلة ملائمة لتقييم ومراجعة الأداء للبوك ومن بين هذه الوسائل وأهمها نظام التقييم البنكي الأمريكي. وقد توصلت الدراسة إلى أن النظام يعتبر أسلوب فعال لتقييم أداء البنوك و توجيه متخذي القرار، وعليه تمثلت النتائج كما يلي:

– ففيما يخص تحليل كفاية رأس المال، فقد قمنا بحساب نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول في كلا البنكين، وإستنادا للتقييم تم منح التصنيف رقم 01 للبنكين خلال فترة الدراسة، مما يبين صلابة البنك في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية.

– أما عن جودة الأصول، فنسبة التصنيف المرجح في البنك الوطني الجزائري وبنك بي أن بي باريبا الجزائري منخفضة، وبالتالي تعتبر جودة الأصول قوية وتم منحها التصنيف الكلي رقم 02 و 01 على التوالي، مما يدل على أن حجم الديون المتعثرة لدى البنكين قليلة، ملاءة رأس المال قوية، سياسة منح القروض رشيدة، أداء الإدارة جيد وربحية قوية.

– وقد كان التصنيف الكلي لكفاءة إدارة البنك الوطني الجزائري هو رقم02 ، وهذا يعكس تحقيقه لنتائج مرضية .أما إدارة بنك بي أن بي باريبا الجزائر فتتميز بالتصنيف رقم01 ، وهذا يدل على فاعلية طاقمه الإداري.

– كما أن إدارة الربحية تعتبر من العناصر الهامة لضمان استمرارية البنك، أي تقييم مقدرة إيرادات البنك على مواجهة الخسائر، ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة صافي الدخل على متوسط الأصول لتقييم الأرباح، كما نلاحظ أن نسبتها في البنك الوطني الجزائري وبنك بي أن بي باريبا جيدة، حيث منح لهما التصنيف رقم01 .

– أما فيما يخص تحليل السيولة، ففي كلا البنكين، نسبة التوظيف تعتبر غير مستقرة، وتم منحهما التصنيف رقم05 ، أما نسبة القروض إلى إجمالي الأصول فهي في إرتفاع مستمر، وبالتالي متوسط تصنيفهما لخمس سنوات هو رقم04 .كما أن نسبة السيولة الحاضرة في البنك الوطني الجزائري وبنك بي أن بي باريبا الجزائر متوسط تصنيفها هو رقم 02 و 01 على التوالي، وهي كافية لمواجهة الإلتزامات قصيرة الأجل .ومما سبق نستنتج أن سيولة البنكين تأخذ التصنيف الكلي رقم04 .

– ولتقييم الحساسية إتجاه مخاطر السوق قمنا بتوزيع إستبيان على الطاقم الإداري للبنكين، واستنتجنا أن درجة تحكم البنك الوطني الجزائري بمخاطر السوق منخفضة وتحتاج إلى تحسين، مما منح له التصنيف رقم 03 .أما درجة بنك بي أن بي باريبا الجزائر في التحكم بمخاطر السوق قوية، مما منح له التصنيف رقم02 .

دراسة عماري صليحة بعنوان : " **التقييم المالي للبوك باستخدام مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels " – دراسة حالة بنك الخليج الكويت–** ، الدراسة عبارة عن مقال في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 38، جوان 2018، جامعة باجي مختار – عنابة– .

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المعايير التي يرتكز عليها في اعتماد طريقة CAMELS عند تقييم أداء البنوك، من خلال محاولة إلقاء الضوء عليها عن طريق الاستفادة منها في تقييم نشاط بنك الخليج الكويت حتى تسهل عملية فهم أحد أبرز المداخل الحديثة في تقييم أداء البنوك وهو نظام التقييم المصرفي الأمريكي ومنه إبراز مزاياه والكشف عن عيوبه ، حيث عالجت الدراسة إشكالية: ما مدى إمكانية نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS في تحديد سلامة وكفاءة أي بنك ؟ حيث باعتبار أن التشخيص المالي للبنك ذو

فعالية لتحديد جوانب القصور كذلك احد السبل لنهوض بهذا القطاع وتطويره ، كما اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يتماشى مع متطلبات البحث ، وتعرضت هذه الدراسة في جانبها النظري لمفهوم نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS وهو مفهوم جديد يعني مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه. وفي الجانب التطبيقي من الدراسة توصلت إلى أن النظام التقييم المصرفي الأمريكي يوفر تحليل شامل لسلامة الوضعية والتشغيلية و الإدارية لأي بنك عن طريق مؤشراته الستة .

المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة وما تتميز به الدراسة الحالية

سنحاول من خلال هذا المطلب مناقشة الدراسات السابقة وإبراز أهم ما يميز دراستنا الحالية عن هذه الدراسات السابقة من خلال بيئة وأهداف الدراسة في الفرع الأول، وفي الفرع الثاني منهج الدراسة المتبع والمتغيرات والمقياس المستخدم..

الفرع الأول: تحليل ومناقشة توجّهات الدراسات السابقة.

سنحاول في هذا الفرع تحليل ومناقشة التوجهات البحثية التي عالجتها مختلف الدراسات السابقة المدرجة في الموضوع سواء بالنسبة للدراسات باللغة الأجنبية أو باللغة العربية وهذا نظرا لاختلاف بيئة الدراسات وتأثير هذا الاختلاف على النتائج المتوصل إليها في مختلف الدراسات السابقة.

أولا: بالنسبة للدراسات الأجنبية.

- دراسة Ihenetu Hyginus Iheanyi فقد اتجهت هذه الدراسة إلى تقييم أداء بنوك نيجيريا باستخدام نموذج CAMEL بمعنى تقييم تأثير كل من مكونات نموذج CAMEL على ربحية البنوك
- دراسة C. R. Sathyamoorthi et al اتجهت هذه الدراسة إلى محاولة تقييم مدى تأثير كل من كفاءة رأس المال وجودة الأصول والكفاءة الإدارية والقدرة على الكسب ووضع السيولة على الأداء المالي للبنوك المختارة.
- دراسة Golam Mohiuddin فقد اتجهت هذه الدراسة إلى تحليل الأداء المالي للبنوك قيد الدراسة وتحديد العوامل التي أدت إلى الأداء المالي الحالي بإضافة إلى اقتراح تدابير على النتائج المتوصل إليها في الدراسة

ثانيا: بالنسبة للدراسات باللغة العربية.

لقد تمت الدراسات السابقة في الجزائر واختلفت الاتجاهات البحثية باختلاف موضوع الدراسة

- فقد جاء اتجاه البحثي لدراسة علي منصور محمد بن سفاع هو تقييم أداء البنوك فقد سلطت الضوء على نموذج camels في البنك الأهلي اليمني من أجل معرفة قدرة نموذج Camel على إعطاء صورة متكاملة عن أداء البنوك و تقييم كفاءة أداء البنك الأهلي اليمني ، بالإضافة إلى تحديد جوانب القوة و الضعف في بعض مجالات الأداء البنكي.
- و اتجهت دراسة فوزان عبد القادر القيسي إلى تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك البنوك التجارية الأردنية باستخدام عناصر نموذج CAMELS، وتحديد العوامل الأكثر تأثيرا على أداء تلك البنوك.
- أما عن دراسة عباس فاضل رحيم فكانت اتجاه بحثه التعرف على نظام التقييم المصرفي CAMELS ووصف وتحليل معايير النظام وأدواته وتأثيرها على أداء المؤسسات المصرفية، بالإضافة إلى ملاحظة أثر تطبيقاته على أعمال المصرف الوطني الإسلامي في العراق.

- فقد اتجهت ودان بو عبد الله إلى إثبات صحة وجدارة هذا النظام في التنبؤ أو الكشف المبكر عن الصعوبات التي تواجه البنوك وذلك بتطبيق النظام على بنكيين هما البنك الوطني الجزائري وبنك بي أن بي باربيا الجزائر والمقارنة بينهما لاكتشاف مدي فعالية النظام.
- أما دراسة عماري صليحة فقد كان اتجاه واحد وهو التقييم المالي للبنوك التجارية باستخدام مؤشرات التقييم المصرفي من أجل توفير تحليل شامل لسلامة الوضعية والتشغيلية و الإدارية لأي بنك عن طريق مؤشراته الستة .

الفرع الثاني: المساهمة البحثية للدراسة الحالية.

سنحاول معرفة ما مدى مساهمة هذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات التي نرى أنها قادرة على تحديد أوجه الاختلاف والمساهمة لهذه الدراسة مقارنة بما تم عرضه من دراسات سابقة في الموضوع.

أولا: من حيث منهج الدراسة.

تعتبر دراستنا الحالية دراسة وصفية تحليلية لأنها تعتمد على اخذ بعين الاعتبار لوجهات نظر القائمين على بنك الخليج الجزائر وتحليل هذه الاتجاهات بالاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية بالإضافة إلى الاستعانة بالوثائق والإحصائيات وهو نفسه تقريبا نهج المعتمد في جل الدراسات السابقة ، بالإضافة استخدام هذه الدراسة منهجية أو أسلوب IMRAD للإعداد البحوث العلمية وبصورة موسعة تتلاءم مع طبيعة دراستنا .

ثانيا: من حيث المتغيرات والمقياس المستخدم.

تعددت المتغيرات المستخدمة في الدراسات السابقة من التقارير السنوية ومتغيرات الاقتصاد الكلي ، غير أن دراستنا الحالية اعتمدت في تحديد متغيرات ممارسات تقييم الأداء في متغيرين رئيسيين وهي مؤشر Camles والأداء المالي والإداري للبنك ، حيث تعتبر دراستنا الحالية مكملة للدراسات السابقة بتناولها مؤشر Camles في محاولة تقييم إحدى القطاعات المصرفية ، وقد حاولنا إعطاء صورة واضحة لتقييم الأداء بشقيه الاثنين في بنك الخليج الجزائر وهو ما ميز هذه الدراسة على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تقييم الأداء بصورة منفصلة ، بالإضافة إلى أن جل الدراسات لم تتناول تقييم الأداء ببعد الأداء المالي والإداري للبنك

- فقد اتجهت ودان بو عبد الله إلى إثبات صحة وجدارة هذا النظام في التنبؤ أو الكشف المبكر عن الصعوبات التي تواجه البنوك وذلك بتطبيق النظام على بنكيين هما البنك الوطني الجزائري وبنك بي أن بي باربيا الجزائر والمقارنة بينهما لاكتشاف مدي فعالية النظام.
- أما دراسة عماري صليحة فقد كان اتجاه واحد وهو التقييم المالي للبنوك التجارية باستخدام مؤشرات التقييم المصرفي من أجل توفير تحليل شامل لسلامة الوضعية والتشغيلية و الإدارية لأي بنك عن طريق مؤشراته الستة .

الفرع الثاني: المساهمة البحثية للدراسة الحالية.

سنحاول معرفة ما مدى مساهمة هذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات التي نرى أنها قادرة على تحديد أوجه الاختلاف والمساهمة لهذه الدراسة مقارنة بما تم عرضه من دراسات سابقة في الموضوع.

أولا: من حيث منهج الدراسة.

تعتبر دراستنا الحالية دراسة وصفية تحليلية لأنها تعتمد على اخذ بعين الاعتبار لوجهات نظر القائمين على بنك الخليج الجزائر وتحليل هذه الاتجاهات بالاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية بالإضافة إلى الاستعانة بالوثائق والإحصائيات وهو نفسه تقريبا نهج المعتمد في جل الدراسات السابقة ، بالإضافة استخدام هذه الدراسة منهجية أو أسلوب IMRAD للإعداد البحوث العلمية وبصورة موسعة تتلاءم مع طبيعة دراستنا .

ثانيا: من حيث المتغيرات والمقياس المستخدم.

تعددت المتغيرات المستخدمة في الدراسات السابقة من التقارير السنوية ومتغيرات الاقتصاد الكلي ، غير أن دراستنا الحالية اعتمدت في تحديد متغيرات ممارسات تقييم الأداء في متغيرين رئيسيين وهي مؤشر Camles والأداء المالي والإداري للبنك ، حيث تعتبر دراستنا الحالية مكملة للدراسات السابقة بتناولها مؤشر Camles في محاولة تقييم إحدى القطاعات المصرفية ، وقد حاولنا إعطاء صورة واضحة لتقييم الأداء بشقيه الاثنين في بنك الخليج الجزائر وهو ما ميز هذه الدراسة على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تقييم الأداء بصورة منفصلة ، بالإضافة إلى أن جل الدراسات لم تتناول تقييم الأداء ببعد الأداء المالي والإداري للبنك

- فقد اتجهت ودان بو عبد الله إلى إثبات صحة وجدارة هذا النظام في التنبؤ أو الكشف المبكر عن الصعوبات التي تواجه البنوك وذلك بتطبيق النظام على بنكيين هما البنك الوطني الجزائري وبنك بي أن بي باربيا الجزائر والمقارنة بينهما لاكتشاف مدي فعالية النظام.
- أما دراسة عماري صليحة فقد كان اتجاه واحد وهو التقييم المالي للبنوك التجارية باستخدام مؤشرات التقييم المصرفي من أجل توفير تحليل شامل لسلامة الوضعية والتشغيلية و الإدارية لأي بنك عن طريق مؤشراته الستة .

الفرع الثاني: المساهمة البحثية للدراسة الحالية.

سنحاول معرفة ما مدى مساهمة هذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات التي نرى أنها قادرة على تحديد أوجه الاختلاف والمساهمة لهذه الدراسة مقارنة بما تم عرضه من دراسات سابقة في الموضوع.

أولا: من حيث منهج الدراسة.

تعتبر دراستنا الحالية دراسة وصفية تحليلية لأنها تعتمد على اخذ بعين الاعتبار لوجهات نظر القائمين على بنك الخليج الجزائر وتحليل هذه الاتجاهات بالاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية بالإضافة إلى الاستعانة بالوثائق والإحصائيات وهو نفسه تقريبا نهج المعتمد في جل الدراسات السابقة ، بالإضافة استخدام هذه الدراسة منهجية أو أسلوب IMRAD للإعداد البحوث العلمية وبصورة موسعة تتلاءم مع طبيعة دراستنا .

ثانيا: من حيث المتغيرات والمقياس المستخدم.

أولا: من حيث منهج الدراسة.

تعتبر دراستنا الحالية دراسة وصفية تحليلية لأنها تعتمد على اخذ بعين الاعتبار لوجهات نظر القائمين على بنك الخليج الجزائر وتحليل هذه الاتجاهات بالاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية بالإضافة إلى الاستعانة بالوثائق والإحصائيات وهو نفسه تقريبا نهج المعتمد في جل الدراسات السابقة ، بالإضافة استخدام هذه الدراسة منهجية أو أسلوب IMRAD للإعداد البحوث العلمية وبصورة موسعة تتلاءم مع طبيعة دراستنا .

ثانيا: من حيث المتغيرات والمقياس المستخدم.

تعددت المتغيرات المستخدمة في الدراسات السابقة من التقارير السنوية ومتغيرات الاقتصاد الكلي ، غير أن دراستنا الحالية اعتمدت في تحديد متغيرات ممارسات تقييم الأداء في متغيرين رئيسيين وهي مؤشر Camles والأداء المالي والإداري للبنك ، حيث تعتبر دراستنا الحالية مكملة للدراسات السابقة بتناولها مؤشر Camles في محاولة تقييم إحدى القطاعات المصرفية ، وقد حاولنا إعطاء صورة واضحة لتقييم الأداء بشقيه الاثنين في بنك الخليج الجزائر وهو ما ميز هذه الدراسة على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تقييم الأداء بصورة منفصلة ، بالإضافة إلى أن جل الدراسات لم تتناول تقييم الأداء ببعد الأداء المالي والإداري للبنك

خلاصة

بعد تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين بحيث تم التطرق في الجانب الأول منه إلى الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء في البنوك التجارية و معيار CAMELS ، حيث توصلنا إلى أن تقييم الأداء يعتبر أداة مهمة تميزه عن غيره من الوسائل الأخرى وذلك لحمايته للبنك من الفشل ومواجهة التطورات، كما تم التعقيب على أهم المؤشرات المالية من أجل قياس وتقييم الأداء المالي للبنك.

كما ركزنا في الجانب الثاني من هذا الفصل على مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة والتي تهدف إلى تقييم دور وأهمية نظام التقييم المصرفي الأمريكي في تقييم أداء مختلف البنوك التجارية، ومن خلال ما تطرقنا إليه في دراستنا النظرية سنحاول إسقاطه على الجانب التطبيقي من هذه الدراسة

الفصل الثاني

تقييم أداء بنك الخليج الجزائر بإستخدام مؤشر CAMELS

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى المفاهيم المتعلقة بتقييم الأداء وأهم مؤشر لقياس الأداء وهو مؤشر CAMLES ، وكذا الدراسات السابقة للموضوع، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري لمؤشر CAMLES وتقييمه للأداء على الواقع وذلك بإجراء دراسة تطبيقية للتوصل إلى نتائج الدراسة من خلال القيام بدراسة حالة لبنك الخليج الجزائر (AGB).

وللإلمام أكثر بالجانب التطبيقي للدراسة سنتاول من خلال هذا الفصل كل من عينة الدراسة وطريقة جمع وتلخيص المعطيات والتعريف بمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها، والأدوات المستخدمة في معالجة المعطيات المجمعة، كما سيتم عرض، تحليل، تفسير ومناقشة نتائج الدراسة لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين التاليين:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

المبحث الأول : الطريقة والأدوات

قبل أن نشرع في تقييم أداء البنوك، سنوضح بعض جوانب الدراسة والمتمثلة في مجتمع الدراسة وعينتها، تحديد المتغيرات وطريقة قياسها والأدوات المستخدمة كل هذه الجوانب سيتم التطرق لها من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة

يتناول هذا المطلب فرعين من خلال اختيار عينة الدراسة، وتقديم معلومات مختصرة عن بنك الخليج الجزائر (AGB).

الفرع الأول: المنهج المتبع وعينة الدراسة

أولا: عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في بنك الخليج الجزائر (AGB)، حيث تمحورت عليها دراسة الحالة وتم إسقاط البحث عنها وذلك بالاعتماد على القوائم المالية لهذا البنك.

ثانيا: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الفترة الممتدة ما بين 2013م إلى غاية 2017م، حيث تعتبر فترة مقبولة لدراسة أثر المتغير المستقل المتمثل في (مؤشر CAMLES) على المتغير التابع المتمثل في (الأداء المالي والإداري للبنك)، أما الحدود المكانية فتتمثل في بنك الخليج الجزائر (AGB).

ثالثا: مصادر جمع المعلومات

تم الاعتماد على مصدرين أساسين في جمع المعلومات:

مصادر ثانوية: تم الاعتماد في هذه الدراسة على مختلف المراجع باللغتين العربية والأجنبية من كتب ومقالات ومجلات والدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع.

مصادر أولية: تم الاعتماد على القوائم المالية من أجل معالجة الجانب التطبيقي للدراسة، بحيث تم الحصول على هذه القوائم من الموقع الالكتروني لبنك الخليج الجزائر (AGB)، بحيث يوضح الملحق رقم (1) الميزانية المالية لسنة 2014- 2013 لبنك الخليج الجزائر، والملحق رقم (2) الميزانية المالية لسنة 2016- 2015 لبنك الخليج الجزائر، والملحق رقم (3) الميزانية المالية لسنة 2017- 2016 لبنك الخليج الجزائر، والملحق رقم (4) تصنيف سيولة البنك. www.agb.dz

الفرع الثاني: معلومات مختصرة عن بنك الخليج الجزائر (AGB)

أولا: تقديم عام لبنك الخليج الجزائر (AGB):

بنك الخليج الجزائر "AGB" وهو بنك ينتمي إلى المجمع المصرفي –كيبو- الذي يشرف عليه ابن أمير دولة الكويت وله فروع عديدة على مستوى دول العالم وله اشتراكات أيضا مع بنك سوريا وبنك الخليج المتحد والبنك الأردني الكويتي الذي يملك 75 فرعا في عمان وعمره أكثر من 35 سنة في القطاع المصرفي، هذا إلى جانب مصرف بغداد وشركة الخليج المتحد للخدمات المالية وشركة بنك الخليج المتحد للأوراق المالية وبنك تونس العالمي وبنك برقان وغيرها.

وافتتح بنك الخليج بالجزائر في 15 ديسمبر 2003م، من طرف ثلاثة بنوك كبرى وهي بنك برقان، البنك الأردني الكويتي والبنك الدولي التونسي، تحت إشراف الشركة الكويتية القابضة كيبكو (KIPCO).

ولقد أسس بنك الخليج الجزائر في شكل شركة مساهمة، وقد وافق عليه بنك الجزائر كبنك تجاري طبقا للقرار رقم 03/03، وبعدما تأسس البنك في 2013 افتتح 08 فروع، ولديه الآن 44 وكالة في كامل التراب الوطني، وبنك الخليج الجزائر هو بنك أجنبي مستثمر بالجزائر برأسمال يقدر ب: 10000000000 دينار جزائري، الكائن مقره الاجتماعي بطريق الشراقة، دالي إبراهيم، الجزائر العاصمة، المقيدة بالسجل التجاري لولاية الجزائر تحت رقم30 ب 0021041.

وبنك الخليج الجزائر هو بنك تجاري يمارس اليوم نشاطا اقتصاديا ومصرفيا ويسعى لأن يكون كفاءة عالية وجودة كبيرة، ومنذ تأسيسه وهو يلتزم بتقديم خدماته المختلفة في مجالات التمويل البنكي والضمانات وغيرها، لمختلف الشركات والأفراد من خلال تقديم البنك لعملائه منتجات مصرفية تقليدية، وهي تلك المنتجات المتعارف عليها في البنوك الأخرى ولكن بطرق أكثر حداثة وعصرنة.

ويقدم البنك منتجات تتوافق مع مقتضيات الشريعة الإسلامية وهي ميزة للبنك جعلته يدخل السوق البنكية الجزائرية من بابها الواسع باعتباره أول بنك تقليدي يقدم خدمة مصرفية إسلامية للزبائن بالجزائر.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر (AGB):

حيث يتكون بنك الخليج الجزائر من:

1- مجلس الإدارة: الذي يضم الرئيس وهو الرجل الأول في البنك وصاحب القرار النهائي لمجموعة الأعمال الكويتية KIPCO، يليه نائب الرئيس ثلاثة أعضاء ومنه فإن مجلس إدارة البنك يتكون من خمسة أعضاء

2- اللجنة التنفيذية: وهي الجهة الممثلة للمجموعة في الجزائر حيث تتكون من المدير العام وهو صاحب السلطة العليا للبنك داخل البلاد ،يأتي بعده نائبان اثنان ،الأول مكلف بـ الإدارة المالية والعمليات ،والثاني مكلف بـ التنظيم ونظام المعلومات و العمليات المحاسبية ،و تتكون اللجنة من ثلاث أعضاء.

3- الإدارة: تتمثل في المصالح والأجهزة التي تقوم بتسيير البنك حيث تتكون من عدة أقسام ،ويأتي على رأس هذه الأقسام مساعدان اثنان للمدير العام ،الأول مكلف بالقروض والثاني مكلف بالتنظيم ،نظام المعلومات ،العمليات والمحاسبة ،يليهما رؤساء الأقسام حيث كل رئيس قسم مكلف بالمهام المخول له حسب تسمية مل مصلحة وهي كالتالي:

أ .مدير العمليات ،رئيس قسم التنمية ،رئيس قسم النقدية ،رئيس قسم إدارة القروض.

ب .رئيس قسم دعم المبيعات ،مسئول خلية المراجعة ،رئيس قسم النظام ،الشبكة وأمن الإعلام الآلي.

ج .المكلف بالمهمات ،رئيس قسم التحصل ،رئيس قسم الشؤون القانونية ،رئيس قسم المحاسبة ،رئيس قسم القروض للأفراد ،ومسئول الموارد البشرية والإدارة العامة ،رئيس قسم المراقبة الداخلية.

الشكل رقم (1-1): الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر

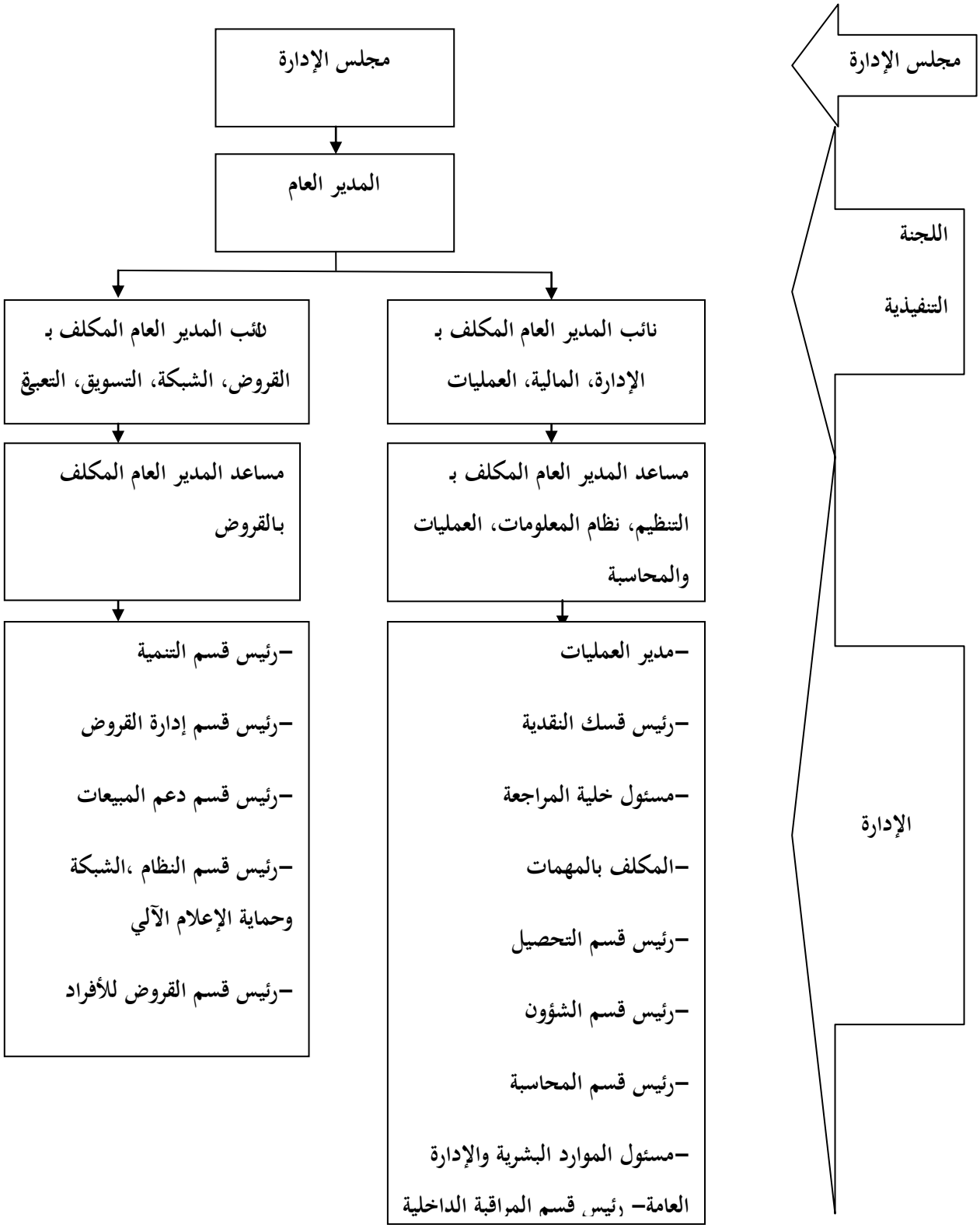

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معلومات مستخرجة من الوثائق الداخلية للبنك.

المطلب الثاني: متغيرات وأدوات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في تقييم أداء بنك الخليج الجزائر و ذلك من خلال تطبيق معيار camels و ذلك بتحليل كفاءة رأس المال البنك، جودة الأصول، الإدارة، حساسية السوق، الربحية، السيولة. ومن أجل ذلك نقوم بحساب النسب المالية ومقارنتها بالمعايير المسطرة حول معيار camels وذلك لمعرفة مدى أهمية تطبيق المعيار في البنك.

ومن أجل الإجابة عن إشكاليات الدراسة، و اختبار فرضياتها. تم استخدام مجموعة من المؤشرات و النسب المتمثلة في:

- المؤشرات المالية و المحاسبية، وذلك لاستخدامها في التحليل والمناقشة.
- المتوسط الحسابي، و ذلك لحساب متوسط الأصول الذي سنتم استخدامه في دراستنا.
- كما تم استخدام برنامج Exelللاستعانة به في بعض الحسابات.

المبحث الثاني : عرض النتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها

سيتم من خلال هذا المبحث تطبيق نظام camels على البنك الخاص بنك خليج الجزائر هذا في المطلب الأول ، أما في المطلب الثاني سنحاول إختبار الفرضيات وتحليل نتائج الدراسة ومناقشتها .

المطلب الأول : نتائج الدراسة التطبيقية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى عرض النتائج المتحصل عليها ، وفقا للمعلومات التي تم جمعها حول البنك محل الدراسة .

الفرع الأول: كفاية رأس المال بنك خليج الجزائر

تعتبر كفاية رأس المال العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمل المصرفي، والتي تحدد إلى أي مدى يستطيع البنك التغلب على الصدمات في ميزانيته، ومن اجل تصنيف رأس المال البنك نقوم بحساب النسبة التالية وفقا للجدول الأتي:

الجدول رقم (2 ـ 1) : نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول **الوحدة : مليار دينار جزائري**

المؤشرات / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
رأس المال	10000000	10000000	10000000	10000000	10000000
الاحتياطات	597867	849620	849620	1000000	1000000
مؤونات قانونية	272340	368307	340929	406055	438412
أموال الأخطار المصرفية العامة	5035072	4010423	3628435	2631793	3637975
النتيجة	1199395	1402123	1395460	1550243	2919085
الترحيل من جديد	3307722	5516534	8324337	11071620	12387516
رأس المال الأساسي	13796952	11113939	7890107	4516471	5607956
متوسط الأصول	187880547	187880547	187880547	187880547	187880547
رأس المال الأساسي /متوسط الأصول	0.07		0.04	0.02	0.02
التصنيف السنوي	1	1	2	5	5
التصنيف الكلي	3				

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على القوائم المالية

من خلال الجدول (**2 ـ 1**) نلاحظ أن رأس المال في سنة **2013** يقدر بـ **10000000 مليار دج** حيث يبقى ثابت إلى غاية سنة **2017** ، أما بالنسبة للأصول الأخرى فهي غير مستقرة بين الانخفاض و الارتفاع في قيمتها خلال سنوات الدراسة ، و بالنسبة لرأس المال الأساسي نلاحظ في سنة **2013** ذو النتيجة المتحصل عليها **13796952 مليار دج** ويشهد إنخفاض في قيمته عبر السنوات **2014** ، **2015** على التوالي إلى غاية **2017** ، متوسط الأصول تشهد إرتفاعا طفيف بوتيرة متساوية خلال السنوات ، أما بحساب معدل رأس المال على متوسط الأصول سنة **2013 0.07** لينخفض سنة **2014** بمعدل **0.05** أما سنة **2015** منخفضة مقارنة بسنة **2016 و فهي 2017** تشهد إنخفاض في معدلها .

الفرع الثاني: جودة الأصول لبنك خليج الجزائر

تمثل الأصول الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات ، وحيازة أصول جيدة يولد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال ، وللحكم على جودة أصول البنك يتم استخدام النسب التالية :

نسبة التصنيف المرجح: تقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية فكلما قلت هذه النسبة دل على قلة حجم الديون المتعثرة لدى البنك وتحقيق ربحية أفضل وفرص نمو قوية.

الجدول (2.2) : نسبة التصنيف المرجح **الوحدة : مليار دينار جزائري**

المؤشرات السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
مخصصات القطاع العام	24376	83740	9141893	18351676	14721310
مخصصات القطاع الخاص	81240932	101162236	10488304	11787055	153825301
المخصصات الإجمالية	81265308	101245976	19630197	30138731	168546611
رأس المال المدفوع	10000000	100000000	100000000	100000000	100000000
الاحتياطات	597867	849620	849620	1000000	1000000
حقوق الملكية	10597867	100849620	100849620	101000000	101000000
نسبة التصنيف المرجح	0.8846342	0.50098062	0.16293349	0.2298233	0.6252967
التصنيف السنوي	5	4	3	3	5
التصنيف الكلي	4				

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (**2.2**) أن مخصصات القطاع العام في تزايد بإعتبار سنة **2013** قدرت بـ **24376** مليار دج لترفع إلى **83740** مليار دج سنة **2014** ومن الملاحظ أنها في تزايد مستمر إلى غاية سنة **2017 بـ 14721310** مليار دج

، أما بالنسبة للقطاع الخاص فتتبع نفس الملاحظة للقطاع العام حيث قدرة المبلغ سنة **2013 بـ 81240932** مليار دج ، وان مخصصات القطاع الخاص اكبر من مخصصات القطاع العام ، رأس المال المدفوع مستقر خلال سنوات الدراسة المقدر بـ **1000000**مليار دج ، وبالنسبة للاحتياطات المقدرة بـ **597867** مليار دج سنة **2013** مقارنة مع سنة **2014و2015** متساوية القيمة بـ **849620** مليار دينار لترتفع سنة **2017 بـ 1000.000** مليار دج ، أما فيما يخص حقوق الملكية قدرت بـ**10597861** مليار دج سنة **2013** لترتفع إلى غاية **2017 بـ 101000000** مليار دج ، أما بالنسبة لتصنيف المرجح فهي غير مستقرة سنة 2013 قدرة بـ **0.88** لتنخفض سنة **2014 بـ 0.55** وترتفع بـ **0.62** سنة **2017** .

الفرع الثالث: كفاءة الإدارة.

لتقييم مؤشر كفاءة الإدارة تم الاعتماد على بعض الأسئلة المتعلقة بموظفي البنك والعمليات البنكية لطرحها على موظفي البنك والممثلة كالأتي :

هل يشهد البنك إنخفاض في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة .

تحسن أداء البنك مقارنة بالسنوات السابقة .

هل يساعد تقييم الأداء بالبنك على تنميته وتطويره .

ما مدى مستوى إلتزام البنك بالضوابط والقوانين واللوائح

هل تعتبر الخدمات المقدمة من طرف البنك مرضية لزبائنه .

تعتبر أنظمة المعلومات للإدارة ذو كفاءة

هل يمنح البنك تحفيزات للموظفين لأجل التشجيع على تحسين الأداء .

ما مدى كفاءة القدرات الشخصية لموظفي البنك .

الفرع الرابع: ربحية بنك الخليج الجزائر.

إن إنخفاض مؤشر الربحية يمكن أن يدل على وجود مشكلات في ربحية البنك ، وإرتفاع هذه النسبة يعكس السياسة الاستثمارية في المحافظ المالية ، ولمعرفة ربحية بنك الخليج الجزائر نقوم بحساب مايلي :

1 ـ معدل العائد على الأصول: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول البنك استخداما امثل في تحقيق الأرباح من خلال الإستثمار في مختلف هذه الأصول و تمثل بالعلاقة التالية:

الجدول رقم (2 ـ 3) : معدل العائد على الأصول **مليار دينار جزائري**

السنوات / المؤشرات	2013	2014	2015	2016	2017
الأصول	138962534	176819451	177377511	189382415	256860824
متوسط الأصول	187880547	187880547	187880547	187880547	187880547

صافي الدخل	5035072	4010423	3628435	2631793	3637975
معدل العائد /متوسط الأصول	0.03	0.02	0.02	0.01	0.01
التصنيف السنوي	5	5	5	5	5
التصنيف الكلي	5				

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية

الجدول رقم (2 .3) يوضح أن أصول البنك في تزايد بحيث قدرت سنة **2013** بـ **138962534 مليار دج** إلى غاية سنة **2017** المقدرة بـ **256860824 مليار دج** ، ومتوسط الأصول تظهر بأقل قيمة مقارنة بالأصول بـ **1221008995 مليار دج** سنة **2013** مقارنة بسنة **2015** التي قدرت بـ **1578909925 مليار دج** ، ونلاحظ أنها في زيادة حتى سنة **2017** بـ **2231216195 مليار دج** ، أما بالنسبة لصافي الدخل نلاحظ إنخفاض خلال سنوات الدراسة بـ **5035072 مليار دينار جزائري** سنة **2013** إلى غاية سنة **2016** ذات إنخفاض واضح بـ **2631739 مليار دج** مقارنة بـ سنة **2017** المقدرة بـ **3637975 مليار دج** ، ونسبة معدل العائد على الأصول في تنازل حيث كانت النسبة سنة **2013** بـ **0.03** وسنة **2014** بـ **0.02** أما سنة **2016** فهي متساوية القيمة مع سنة **2017** بـ **0.01** .

الجدول رقم (4.2) : العائد على حقوق الملكية **مليار دينار جزائري**

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
صافي الدخل	5035072	4010423	3628435	2631793	3637975
حقوق الملكية	10597867	100849620	100849620	101000000	101000000
العائد على حقوق الملكية	0.47	0.03	0.03	0.02	0.03
التصنيف السنوي	1	4	4	4	4
التصنيف الكلي	3				

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية

الجدول رقم (**4.2**) يوضح أن صافي الدخل يشهد تراجع خلال سنوات الدراسة المقدرة بـ **5035072 مليار دج** سنة **2013** و **4010423 مليار مليار دج** سنة **2014** أما سنة **2015** قدرت بـ **3628435 مليار دج** متقاربة القيمة مع سنة **2017** وبالنسبة لسنة **2016** تعتبر اصغر قيمة مقارنة بسنوات الماضية بـ **2631793 مليار مليار دج** ، وعنصر حقوق الملكية نلاحظ أن قيمه في تزايد حيث قدرت بـ **10597867 مليار دج** سنة **2013** أما سنة **2015** متساوية القيمة مع سنة **2014** بـ **100849620 مليار دينار جزائري** كذلك نفس الملاحظة سنة **2016** و **2017** بـ **101000000**

مليار دج ، ونسبة العائد على حقوق الملكية قدرة بـ **0.47** سنة **2013** وبـ **0.03** سنة **2014** وسنة **2015** كذلك سنة **2017** أما سنة **2016** نسبة منخفضة مقارنة مع السنوات بـ **0.02** .

الفرع الخامس: سيولة بنك الخليج الجزائر.

يعتبر عنصر السيولة من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم ، ولمعرفة قدرة البنك على الوفاء بإلتزامته العاجلة دون خسائر ، والتأكد من إدارة السيولة بصورة جيدة ، ويستند عنصر السيولة إلى مجموعة من النسب المذكورة في الجدول التالي :

الجدول رقم (5.2) : سيولة بنك الخليج الجزائر **الوحدة : مليار دينار جزائري**

المؤشرات السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
قيم الصندوق ، البنك المركزي ، مركز الصكوك البريدية	46775312	60230137	49344833	29544542	61446277
موجودات مالية	-	-	-	-	-
السيولة الحاضرة	**46775312**	**60230137**	**49344833**	**29544542**	**61446277**
ديون بذمة المؤسسات المالية	32024	2170	-	-	-
ودائع العملاء	91645524	122863971	125339056	136255900	199946331
ديون ممثلة بسند	12793331	12955879	11947410	1157456	10549836
ديون اخرى	7450637	9529897	8486515	8675252	8869385
خصوم مستحقة على المدى القصير	**111921516**	**145351917**	**145772981**	**146088608**	**219365552**
نسبة السيولة الحاضرة	**41.79**	**41.43**	**33.85**	**20.22**	**28.01**
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1
التصنيف الكلي	1				

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية والملحق رقم (4) .

نلاحظ من خلال **الجدول رقم (5.2)** أن قيم عنصر الصندوق ،البنك المركزي ، مركز الصكوك البريدية غير مستقرة عبرة سنوات الدراسة ففي سنة **2013** قدرت بـ **46775312 مليار دج** وإنخفاضها سنة **2015 و2016** مقارنة بسنة **2014 و 2017** والتي شهدت إرتفاع مقدر بـ **60230137 و 61446277 مليار دج** على التوالي ، قيمة الموجودات المالية معدومة ، كما نلاحظ أن قيم السيولة الحاضرة متطابقة مع العنصر الأول من الجدول بسبب إنعدام قيمة الموجدات المالية ، ديون بذمة المؤسسات المالية سنة **2013 بـ 32024 مليار دج** وتنخفض سنة **2014** بـ **2017** أما باقي سنوات الدراسة فهي معدومة ، وعنصر ودائع العملاء فهي تشهد إرتفاع واضح خلال السنوات حيث سنة **2013** قدرت بـ **91645594 مليار دج** إلى غاية سنة **2017** قدرة بـ **199946331 مليار دج** ، ونلاحظ ايظا الديون المعدومة سنة **2013 و2014** متقاربة القيمة بـ **12955875** و **12793331 مليار دج** على التوالي إلى غاية سنة **2017** منخفضة القيمة مقارنة بالسنوات الماضية بـ **10549836 مليار دج** ، أما ديون أخرى تشهد إرتفاع خلال السنوات حيث سنة **2013 بـ 7450637 مليار دج** وسنة **2017** المقدرة بـ **8869385 مليار دج** ، والخصوم المستحقة على المدى القصير سنة **2013** قدرة بـ

111421516 مليار دج وترتفع قيمتها بشكل واضح سنة **2017** بـ **219365552 مليار دج** ، أما بالنسبة لسيولة الحاضرة فهي تنخفض عبر السنوات بـ **41.79** سنة **2013** و **41.43** سنة **2014** إلى غاية سنة **2017** بـ **28.01** .

الفرع السادس: حساسية بنك الخليج الجزائر.

يعتبر تحليل الحساسية حديثا نسبيا مقارنة مع مكونات النظام التقييم المصرفي الأمريكي ، و بإعتبار أن مخاطر أسعار الفائدة تمثل أحد أهم مخاطر السوق، و أن المصدر الأساسي لربحية البنك هو هامش الفائدة فإن تغير سعر الفائدة في السوق سيؤثر على الفوائد المقبوضة والمدفوعة، ومن بين أدوات قياس مخاطر سعر الفائدة، هو تحليل الفجوة حيث تركز هذه الأخيرة على التقلبات المحتملة في الدخل من أسعار الفائدة . وتحسب الفجوة كالأتي :

$$\text{GAP} = RSAs - RSLs$$

$RSAs$ تمثل الأصول ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة.

$RSLs$ تمثل الخصوم ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة.

الجدول رقم (6.2) : تحليل حساسية البنك **الوحدة : مليار دينار**

المؤشرات السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
حقوق على المؤسسات المالية	24376	83740	9141893	18351676	14721310
حقوق العملاء	81240932	101162236	164883046	117870550	153825301
الأصول ذات الحساسية لتغير في سعر الفائدة	**81265308**	**101245976**	**174024939**	**136222226**	**168546611**
ديون بذمة المؤسسات المالية	32024	2170	-	-	-
ودائع العملاء	91645524	122863971	125339056	136255900	199946331
ديون ممثلة بالسند	12793331	12955879	11947410	1157456	10549836
خصوم أخرى	7450637	9529897	8486515	8675252	8869385
ديون تابعة	-.	-	-	-	-
الخصوم ذات الحساسية لتغير سعر الفائدة	**111921516**	**145351917**	**145772981**	**146088608**	**219365552**
الفجوة	-30656208	-44105941	28251958	-9866382	-50818941

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية

من خلال **الجدول (6.2)** يبين عنصر حقوق على المؤسسات المالية مقدر بقيمة **24376 مليار دج** سنة **2013** مرورا إلى سنة **2015** بقيمة **9114189 مليار دج** وإرتفاع واضح سنة **2017** ذو قيمة مقدرة بـ **14721310 مليار دج** ، وبالنسبة لحقوق العملاء قدرت بـ **81240932 مليار دج** سنة **2013** و **164883046 مليار دج** سنة 2015 وتعد اكبر قيمة أما سنة **2016** تنخفض بقيمة **117870550 مليار دج** الأصول ذات الحساسية غير مستقرة القيمة خلال سنوات الدراسة حيث سنة **2015** وسنة **2017** قيمتها مرتفعة بـ **174024939 مليار دج** و **168546611 مليار دج** على التوالي ، الديون بذمة المؤسسات المالية قدرت بـ **32024 مليار دج** وتنخفض سنة **2014** بـ **20170 مليار دج** وباقي السنوات معدومة القيمة ، وبالنسبة لودائع العملاء كذلك هي غير مستقرة عبر سنوات الدراسة تشهد انخفاض سنة **2014** وسنة

2015 أما سنة **2017** فهي مرتفعة بشكل واضح بـ **168546611 مليار دج** ، الديون الممثلة بالسند من الملاحظ أن قيمها تنخفض بشكل طفيف حيث سنة**2013** و **2014** متقاربة القيمة بـ **122863971 مليار دج** هذا سنة **2014** و بالنسبة لسنة **2017** قدرت بـ **10549836 مليار دج** ، أما الخصوم الأخرى تعد سنة 2014 اكبر قيمة في هذا العنصر بمبلغ **9529897 مليار دج** ، ديون تابعة معدومة ، كذلك نلاحظ أن الخصوم ذات الحساسية لتغير سعر الفائدة قدرة بـ **111921516 مليار دج** سنة **2013** أما سنة **2014** وسنة **2015** و**2016** متقاربة القيمة ، وبعد حساب الفجوة تظهر بشكل واضح أنها سالبة خلال سنوات الدراسة .

المطلب الثاني : تحليل نتائج الدراسة التطبيقية .

مما سبق في المطلب الأول تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، أما في هذا المطلب سيتم تحليل النتائج ومناقشتها.

الفرع الأول: تحليل كفاية رأس بنك الخليج الجزائر.

سيتم تحليل رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول .

من الملاحظ في **الجدول رقم (1.2)** أن نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط غير مستقرة عبر سنوات الدراسة بـ **7%** سنة **2013** أما سنة **2014** تنخفض النسبة إلى **0.5%** وتشهد إنخفاض واضح سنة **2015** بنسبة.**4%** و إنخفاض واضح سنة **2016** وسنة **2017** بنسبة. **2%**..

ومن هذه النسب السابقة نلاحظ أن كفاية رأس تتوافق مع المتطلبات التنظيمي للملاءة المصرفية، ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، مما يتطلب إشرافا تنظيميا لضمان مناقشة الإدارة و/ أو المساهمين للقضايا ذات الشأن، واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال. ، ولذلك تم منح البنك تصنيف رقم 3 وفق نظام التقييم camels.

الفرع الثاني: تحليل جودة ألأصول لبنك خليج الجزائر.

في هذا الفرع سيتم تحليل نسبة التصنيف المرجح.

نلاحظ أن نسبة التصنيف المرجح قدرت بـ **8.48%** سنة **2013** لتنخفض إلى نسبة **5 %** سنة **2014** وتشهد هذه النسبة أقل قيمة سنة **2015** قدرها بـ **1.62%** أما سنة **2017** قدرت بـ **6.25%** ، بشكل عام النسبة غير مستقرة عبر سنوات الدراسة . بشكل واضح أن إرتفاع النسبة يدل على أن حجم الديون المتعثرة لدى البنك كبيرة ، ويؤدي هذا الحجم من القروض المتعثرة إلى خسائر في القروض ، كذلك وجود ضعف في نوعية الموجودات و إدارة القروض ، وإن مستوى الموجودات المصنفة مرتفع وغير مسيطر عليها بشكل كافي ، ولهذا يمنح البنك التصنيف رقم **4** وفقا لنظام التقييم camels.

الفرع الثالث: تحليل الإدارة.

بسبب عدم توفر البيانات والمعطيات و إعتماد البحث على جمع المعلومات من الموقع الالكتروني للبنك ، ولصعوبة تقييم كفاءة الإدارة لم يتم إدراجها في تقييم أداء بنك الخليج الجزائر .

الفرع الرابع: تحليل ربحية بنك الخليج الجزائر.

من خلال هذا الفرع سنتطرق إلى تحليل كل من العائدعلى متوسط الأصول و العائد على الملكية.

1 ـ العائد على متوسط الأصول : نلاحظ من خلال **الجدول رقم (3.2)** أن نسبة معدل العائد على متوسط الأصول متقاربة حيث قدرة بـ **3 %** سنة **2013** أما سنة **2014** وسنة **2015** فهي متساوية القيمة بنسبة **2 %** كذلك نفس الملاحظة بالنسبة لسنة **2017** و **2016** حيث قدرت بـ **1 %** . ومن خلال هذه النتائج يبرهن أن البنك يشهد خسائر بصورة تعرض ملاءته للمخاطر لذلك يمنح البنك التصنيف رقم **5** وفق نظام التقييم camels.

2 . العائد على حقوق الملكية: كذلك **الجدول رقم (4.2)** نلاحظ أن العائد على حقوق الملكية نسبتها في تراجع حيث قدرت سنة **2013** بـ **4.7%** أما سنة **2014 و2015** وسنة **2017** متساوية القيمة قدرت بـ **3 %** أما اقل قيمة سجلت سنة **2016** بـ **2 %** . وبرغم من أن سنة 2013 منحت تصنيف رقم 1 حسب نظام التقييم إلا أنها حصلت على التصنيف رقم 3 من خلال التصنيف الكلي لسنوات الدراسة ، مما يظهر أن البنك يشهد إنخفاض في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعالتها .

الفرع الخامس: تحليل سيولة بنك الخليج الجزائر.

سنقوم في هذا الفرع بتحليل نسبة السيولة الحاضرة .

نلاحظ من خلال الجدول **رقم (5.2)** أن نسبة السيولة الحاضرة كانت مرتفعة خلال سنة **2013** وسنة **2014** قدرت بـ **41.79 %** و **41.43 %** على التوالي إلا أنها تنخفض سنة **2016** بنسبة **20.22%** أما سنة **2017** قدرت بـ **28 %**

.وهذه النسب تمنح التصنيف رقم **1** للبنك محل الدراسة بسبب توفرها على أصول سائلة لتلبية تقلبات الودائع ، وهي كافية لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل ، مع محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف لانسياب السيولة .

الفرع السادس : تحليل حساسية بنك الخليج الجزائر .

من خلال الجدول رقم (6.2) أن الخصوم ذات إتجاه تغير سعر الفائد ة اكبر من الأصول ذات اتجاه سعر الفائدة يولد قيم سالبة لدى جميع سنوات الدراسة ، مما يعني انه هناك فجوة وإرتفاع الفوائد سيجعل البنك يخسر وإنخفاضها يجعله يربح .

التصنيف النهائي لبنك الخليج الجزائر .

بعد الدراسة المفصلة لكل معيار من معايير نظام camels و إعطاء تصنيفات موحدة لكل معيار على حدا، يمكن إعطاء التصنيف النهائي للبنك على النحو التالي:

الجدول رقم (7.2): التصنيف النهائي للبنك

السنوات / المؤشرات	2013	2014	2015	2016	2017
تصنيف رأس المال	1	1	2	5	5
تصنيف الأصول	5	4	3	3	5
تصنيف الربحية	3	4	4	4	4
تصنيف السيولة	1	1	1	1	1
التصنيف الفردي	3	3	3	3	4
متوسط التصنيف	3.2 =5/ (4+3+3+3+3)				
التصنيف النهائي	3				

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول أعلاه تحصل البنك على التصنيف 3 مما يعني أن أداء البنك معقول و يتطلب بعض الإرشادات الرقابية في نقاط الضعف التي تم كشفها، و على البنك المركزي اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الوضع في إطار زمني معقول .

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي ، بتطبيق نظام التقييم البنكي camels على بنك الخليج الجزائر ،حيث اعتمدنا في تحليلنا لمكونات نظام التقييم البنكي على مجموعة من النسب وتم التوصل إلى ما يلي :

ـ يحقيق البنك الملاءة المطلوبة.

ـ ضعف موجودات البنك بالإضافة إلى ضعف إدارة القروض.

ـ تحقيق البنك سيولة كافية لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل..

ـ حصول البنك على التصنيف 3 و وجب عليه تطبيق رقابة مستمرة.

خاتمة

لقد أوجدت تطورات العمل البنكي وتعقيداته وتوسع وتنوع عملياته الحاجة إلى ضرورة توفير نظم رقابية دولية للمساهمة في زيادة كفاءة العمل البنكي وتدعيم فعاليته على الساحة البنكية محليا، إقليميا ودوليا. ومما لا شك فيه أن المنطلقات الأساسية التي يرتكز عليها نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS تتوافق ومتطلبات التطورات الحاصلة في الصناعة البنكية باعتبار أنه نظام يعمل على تحليل شامل لأداء البنك وأنماط أنشطته ومقارنتها مع مستوى الصناعة في الساحة البنكية وذلك من خلال تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة عمل البنوك وتوجيه الاهتمام نحوها قصد العمل على تحقيق خدمة أهداف المودعين، المستثمرين والمساهمين على حد السواء.

فمن خلال اعتمادنا لنظام التقييم المصرفي الأمريكي لتقييم نشاط بنك الخليج الجزائر وأدائه، تم تبيان نقاط قوة البنك والمتمثلة في كفاية سيولة البنك، وتحقيقه لأرباح مرضية والتي تحققت بفعل شمولية البنك لإدارة ذات كفاءة عالية تسهر على تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنك وعلى تسيير فعال لموارده البشرية، كما تعمل على إدارة محكمة للمخاطر التي تعترض نشاط البنك، كما ساهم في تحديد نقاط ضعفه والمحصورة أساسا في مشكلة إدارته لكفاية رأس المال البنك وجودة أصوله.

ومن خلال هذه الخاتمة سنعرض نتائج البحث و توصياته و في الأخير أفاق الدراسة

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية للموضوع توصلنا إلى نتائج اختبار الفرضيات كالأتي :

الفرضية الأولى: " يلتزم بنك الخليج الجزائر بتحقيق أعلى عائد ممكن بامتلاكه كفاية رأس المال "

وهي فرضية صحيحة لأن بنك الخليج الجزائر لايحقق الملاءة المطلوبة إلا وهي 8% حسب لجنة بازل حيث حقق خلال خمس سنوات كالأتي 7% ، 0.5% ،.4% ، 2% وهذا مايثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثانية: " يمتلك بنك الخليج الجزائر أصول تتمتع بالجودة "

وهي فرضية خاطئة حيث تبين أن أصول البنك لا تتمتع بالجودة نظرا لوجود مشاكل في إدارة القروض وخاصة القروض المتعثرة.

الفرضية الثالثة :" بإمكان بنك الخليج الجزائر أن يحقق ربحية كافية لتوازنه و استقراره "

البنك حقق خسائر على مدى خمس سنوات بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعالتها ، وهذا يدل على عدم صحة الفرضية.

الفرضية الرابعة: " بنك الخليج الجزائر له القدرة على التحكم في السيولة "

وهي فرضية صحيحة لأن البنك يمتلك سيولة كافية على المدى القصير، لتوفره على أصول سائلة لتلبية تقلبات الودائع.

نتائج الدراسة :

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها على المؤسسة محل الدراسة يمكن استخلاص بعض النتائج كالأتي:

- تحقيق البنك الملاءة المطلوبة ، ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، مما يتطلب إشرافا تنظيميا لضمان مناقشة الإدارة و/ أو المساهمين للقضايا ذات الشأن، واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال.
- عدم تحقيقي البنك الملاءة المطلوبة قانونيا مما أدى إلى عدم كفاية رأس المال لتغطية الخسائر ، وكبر حجم القروض المتعثرة بالإضافة إلى خسائر في معاملته الائتمانية ، و وجب اتخاذ إجراءات فورية.
- حصول البنك على التصنيف الرابع فيما يتعلق بجودة الأصول يعني أن أصول البنك ضعيفة، وتميزه بحجم كبير من الائتمان المتعثر وضعف في إدارة القروض مما يتطلب إجراءات ضرورية ولازمة لتوفير الحماية لأموال المودعين.
- يشهد البنك خسائر تعيق ملاءته المالية ويتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية و تأخير الاجراءت قد يتسبب في الإعسار.
- تحقيق البنك سيولة لمواجهة التزاماته قصيرة الأجل مما يدل على امتلاك الإدارة الخبرة الكافية والاستخدام المربح لعمليات الاقتراض بين البنوك، لذلك منح التصنيف رقم 1 في هذا العنصر، ولكن وجب توفر متطلبات رقابة والإشراف القوي على العمليات.
- تحصل البنك في النهاية على التصنيف 3 مما يعني أن أداء البنك معقول و يتطلب بعض الإرشادات الرقابية في نقاط الضعف التي تم كشفها و تصحيح الوضع.

توصيات الدراسة:

- ضرورة قيام البنوك التجارية بتبني نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels.
- تنظيم دورات تدريبية متخصصة حول نظام تقييم camels.
- اهتمام بنك الخليج الجزائر بكل من الأصول، ، والربحية.
- تطبيق رقابة تنظيمية قوية ومستمرة لبنك خليج الجزائر لضمان عدم الإعسار.

أفاق الدراسة :

- أهم العوامل المؤثرة على مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels.
- مدى تحسن أداء البنوك الخاضعة لنظام camels ومقارنتها مع بنوك لم تخضع لهذا النظام.
- دراسة مقارنة بين نظام التقييم camels و نظام التنقيط.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1-. حمزة محمود الزبيدي ، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

2- مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، الطبعة الأولى، دار المنهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

3-. عزيزة بن سمينة ، **الائتمان في البنوك التجارية "المخاطر وأساليب تسييرها"** ، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

4-. وسيلة حمداوي ، **الجودة ميزة تنافسية في البنوك التجارية**، مديرية النشر لجامعة قالمة، قالمة،2009.

5- علا نعيم عبد القادر- زياد محمد عرمان- عامر الخطيب، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك** ، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2009م- 1430هـ.

6- مرنان فهد- نصر حمود، **اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

البحوث الجامعية:

✓ أطروحة دكتوراه:

7- سليمان بن بوزيد ، **استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي – دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2001– 2015) –** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية "غير منشورة"، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016.

✓ مذكرات الماستر :

8- سفيان بريم ، **تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة – دراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك الوطنية والخاصة العاملة في الجزائر خلال الفترة (2009– 2014) –** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني "غير منشورة"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015.

9- حنان تريعة ، **أهمية نظام Camels في تقييم أداء البنوك الجزائرية – دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري (2010– 2013) –** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي "غير منشورة"، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015/2014.

10- سهام تميسة ، **تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج Camels – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2008– 2012) –** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي "غير منشورة"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2013.

11- دليلة روحاني ، **أثر آليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي (BNA ,BADR,BEA)**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير "غير منشورة"، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014/2013.

12- إيمان زغود ، **الإنذار المبكر باستخدام نموذج Camels لتقييم أداء البنوك التجارية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري–** ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية "غير منشورة"، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014.

المجلات:

13- فوزان عبد القادر القيسي، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009- 2014 ،**المجلة الأردنية في إدارة الأعمال** ، الجامعة الأميركية في ماديا الأردن، العدد 4، 2017.

14- بختي عمارية، تقييم الأداء للبنوك الإسلامية باستخدام معيار CAMELS- دراسة حالة بنك السلام الجزائري- ، **استعراض الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي**، جامعة الجزائر3، العدد 6502- 2600، 2018.

15- ودان بو عبد الله ، شوشة يمينة ،"اثر تطبيق نظام التقييم البنكي camels في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية ، **مجلة الباحث الاقتصادي**، جامعة سكيكدة ، العدد الثامن، 2017.

16- د.علي منصور محمد بن سفاع، تقييم الأداء باستخدام نموذج camel – دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني-، **مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية**، جامعة عدن، العدد الثاني، ديسمبر2008م.

17- بوخلخال يوسف، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ، **مجلة الباحث**، جامعة الأغواط الجزائر، العدد 10، 2012.

18- حمني حورية ،" إستخدام نموذج camels كأداة لتقييم البنوك التجارية " ، **مجلة دراسات اقتصادية** ، العدد رقم 4، جامعة قسنطينة 2017.

19- دهيرب محمد سمير، نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (CAMELS) في ظل المخاطر ...دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ...للسنوات من 2006 وحتى2009، **المجلة العراقية للعلوم الإدارية** ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة المثنى، العدد 45.

20- د.عباس فاضل رحيم، أهمية نظام Camels في تقييم أداء المصارف في العراق- دراسة حالة على المصرف الوطني الإسلامي-، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة** ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والثلاثون، 2014.

21- سعيدي يحي، تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية دراسة حالة صندوق توفير والاحتياط، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد 09، 2013.

22- عماري صليحة ، التقييم المالي للبوك باستخدام مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels " – دراسة حالة بنك الخليج الكويت- ، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة باجي مختار – عنابة-، العدد 38، جوان 2018.

23- محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية، **مجلة الباحث**، العدد3، 2014.

24- مالك الرشيد احمد، " مقارنة بين معياري camelsو cael كأدوات حديثة للرقابة المصرفية "، **مجلة المصرفي**، العدد35، مارس 2005.

25- موفق عباس باقر شكارة " تقويم أداء المصارف بموجب معايير camels "، **مجلة دراسات محاسبية ومالية** ، المجلد السابع، جامعة بغداد، العدد 18، سنة 2012.

المواقع الالكترونية:

26- زيتوني عبد القادر، **المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك**، تاريخ النقل 2014/08/30، متاح في الموقع http://iefpedia.com/arab/.

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية.

1- C. R. Sathyamoorthi et al، Performance Evaluation of Listed Commercial Banks In Botswana: The Camel Model، **Journal of Commercial Research Archives**، University of Botswana, Gaborone, Botswana، No. 10،10, October 2017.

2- Ihenetu Hyginus Iheanyi and Iwo Sotonye، Assessing the Performance of Nigeria's Bank through Camel Model، **Journal of Accounting and Financial Management** (ISSN)، University of the College of Financial Studies, Burtharkort Polytechnic Romola ،No. 01، December 2017.

3- Genu Alexandru Caruntu and Marcel Laurentiu Romanescu ،The Assessment of Banking Performances- Indicators of Performance in Bank Area ،**Munich Personal RePEc Archive** ،University of Constantin Brancusi Targu Jiu, Romania ،No. 11600 ، November 2008 .

4-Golam Mohiuddin، Use of CAMEL Model: A Study on Financial Performance of Selected Commercial Banks in Bangladesh، **Universal Journal of Accounting and Finance**، 151-160, 2014.

5-Rahul Kanti Datta ،CAMELS Rating System Analysis of Bangladesh Bank in Accordance with BRAC Bank Limited ،**Submission of Internship Report**،BRAC Business School BRAC University، January 19, 2012.

6-Uyen Dang ، The camel rating system in banking supervision. a case study ، **thesis international business" unpublished"** ، Arcada university of applied sciences, Vietnam, 2011.

الملاحق

الملحق رقم (1): الميزانية المالية لسنة 2013

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Etats financiers 2013

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2013

Milliers de DA

	ACTIF	31/12/2013	31/12/2012
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	46 775 312	31 721 782
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente		
4	Prêts et créances sur les institutions financières	24 376	18 351
5	Prêts et créances sur la clientèle	81 240 932	64 949 392
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance		
7	Impôt courant actif	1 407 058	882 001
8	Impôt différe actif	89 485	48 593
9	Autres actifs	124 306	133 628
10	Comptes de régularisation	2 228 363	3 166 571
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	15 675	15 675
12	Immeubles de placement		
13	Immobilisations corporelles	6 915 727	4 205 129
14	Immobilisations incorporelles	141 300	98 143
15	Ecart d'aquisition		
	TOTAL ACTIF	**138 962 534**	**105 239 265**

	PASSIF	31/12/2013	31/12/2012
1	Banque centrale, CCP	32 024	135 816
2	Dettes envers les institutions financières	91 645 524	65 459 325
3	Dettes envers la clientèle	12 793 331	10 304 827
4	Dettes représentées par un titre	1 873 911	1 796 690
5	Impôts courants Passif		
6	Impôts Différés Passif	7 450 637	5 766 180
7	Autres Passifs	4 754 711	4 365 969
8	Comptes de régularisation	272 340	279 725
9	Provisions pour risques et charges		
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements	1 199 395	1 435 535
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	10 000 000	10 000 000
12	Capital		
13	Primes liées au Capital	597 867	397 913
14	Réserves		
15	Ecart d'évaluation		
16	Ecart de réevaluation	3 307 722	1 298 205
17	Report à nouveau	5 035 072	3 999 080
18	Résultat de l'exercice	**138 962 534**	**105 239 265**
	TOTAL PASSIF		

الملحق رقم (2): الميزانية المالية لسنة 2014-2015

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Etats financiers 2015

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2015

Milliers de DA

	ACTIF	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	49 344 833	60 230 137
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction			
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente			
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.A.2	9 141 893	83 740
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.A.3	104 883 046	101 162 236
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance			
7	Impôt courant actif	2.A.4	1 273 345	1 577 683
8	Impôt différe actif	2.A.5	147 638	100 359
9	Autres actifs	2.A.6	36 144	152 829
10	Comptes de régularisation	2.A.7	650 500	3 524 031
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.8	15 675	15 675
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2.A.9	11 698 836	9 820 065
14	Immobilisations incorporelles	2.A.10	185 601	152 695
15	Ecart d'aquisition			
	TOTAL ACTIF		**177 377 511**	**176 819 451**

	PASSIF	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Banque centrale, CCP			
2	Dettes envers les institutions financières	2.P.1	-	2 170
3	Dettes envers la clientèle	2.P.2	125 339 056	122 863 971
4	Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 947 410	12 955 879
5	Impôts courants Passif	2.P.3	1 707 388	1 686 029
6	Impôts Différés Passif			
7	Autres Passifs	2.P.4	8 486 515	9 529 897
8	Comptes de régularisation	2.A.5	5 207 981	7 634 497
9	Provisions pour risques et charges	2.A.6	340 929	368 307
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.A.7	1 395 460	1 402 123
12	Dettes subodonnées			
13	Capital	2.A.8	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2.A.9	849 620	849 620
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de réevaluation			
18	Report à nouveau	2.A.10	8 324 337	5 516 534
19	Résultat de l'exercice		3 628 435	4 010 423
	TOTAL PASSIF		**177 377 511**	**176 819 451**

الملحق رقم (3): الميزانية المالية لسنة 2014–2015

GULF BANK ALGERIA

Rapport d'activité 2017

ETATS FINANCIERS 2017

BILAN

Unité : 000 DZD

ACTIF	Note	2017	2016	Variation
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	61 446 277	29 544 542	31 901 735
Actifs financiers détenus à des fins de transactions		-	-	
Actifs financiers détenus disponibles à la vente		-	-	
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	14 721 310	18 351 676	-3 630 366
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	153 825 301	117 870 550	35 954 751
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	5 131 507	5 131 507	0
Impôt courant Actif	2.A.5	1 267 805	1 372 832	-105 027
Impôt différé Actif	2.A.6	197 093	164 383	32 710
Autres actifs	2.A.7	37 664	32 957	4 707
Comptes de régularisation	2.A.8	400 055	708 244	-308 189
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	0
Immeubles de placement		-	-	
Immobilisations corporelles	2.A.10	19 552 174	15 989 552	3 562 622
Immobilisations incorporelles	2.A.11	265 938	200 495	65 443
Ecart d'acquisition				
TOTAL ACTIF		**256 860 824**	**189 382 415**	**67 478 409**

PASSIF	Note	2017	2016	Variation
Banque centrale ,CCP				
Dettes envers les institutions Financières	2.P.1			
Dettes envers la clientèle	2.P.2	199 946 331	136 255 900	63 690 431
Dettes représentées par un titre	2.P.2	10 549 836	11 574 456	-1 024 620
Impôts courants Passif	2.P.3	2 054 657	1 330 377	724 280
Impôts Différés Passif		-	-	
Autres Passifs	2.P.4	8 869 385	8 675 252	194 133
Comptes de régularisation	2.P.5	5 057 602	4 886 720	170 882
Provisions pour risques et charges	2.P.6	438 412	406 055	32 357
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		-	-	
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	2 919 085	1 550 243	1 368 842
Dettes subordonnées		-	-	
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au Capital		-	-	
Reserve	2.P.8	1 000 000	1 000 000	0
Ecart d'évaluation		-	-	
Ecart de réévaluation		-	-	
Report à nouveau	2.P.9	12 387 516	11 071 620	1 315 896
Résultat de l'exercice		3 637 975	2 631 793	1 006 182
TOTAL PASSIF		**256 860 824**	**189 382 415**	**67 478 409**

الملحق رقم (4): تصنيف سيولة البنك

التصنيف	A=القروض /الودائع	B= القروض /الأصول	C=نسبة سيولة الحاضرة
1	A<50%	B<50%	C>15%
2	A<60%	B<60%	C>12%
3	A<65%	B<65%	C>10%
4	A<70%	B<70%	C>5%
5	A>70%	B>70%	C<5%

المصدر " ودان بو عبد الله ، اثر تطبيق نظام تقييم البنكي في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية دارسة مقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر ،مجلة الباحث ،العدد8 ، جامعة سكيكدة ، سنة 2017 ، ص 98.

فهرس

المحتوى	الصفحة
إهداء	II
شكر	IV
ملخص الدراسة	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول و الأشكال	VII
قائمة الملاحق	VIII
قائمة الاختصارات والرموز	IX
المقدمة	أ . ج
الفصل الأول : نظرة عامة حول تقييم أداء البنوك التجارية ومؤشر CAMELS	
تمهيد	2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية لتقييم الأداء في البنوك التجارية ومؤشر CAMELS	3
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء في البنوك التجارية	3
الفرع الأول: لمحة عن البنوك التجارية	3
الفرع الثاني: مفهوم تقييم الأداء وأهميته	4
الفرع الثالث: أهداف ومراحل تقييم الأداء	5
الفرع الرابع: مؤشرات تقييم الأداء	7
المطلب الثاني: معيار CAMELS،مميزاته ومؤشراته	9
الفرع الأول: نشأة معيار CAMELS ومفهومه	9
الفرع الثاني: كيفية استخدام معيار CAMELS ومميزاته	11
الفرع الثالث: أهمية معيار CAMELS ومؤشراته	13
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	18
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	18
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة العربية	19
المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة وما تتميز به الدراسة الحالية	27
الفرع الأول: تحليل ومناقشة توجّهات الدراسات السابقة.	27
الفرع الثاني: المساهمة البحثية للدراسة الحالية.	28
خلاصة	29

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لمؤشر CAMLES وبيان أثره على أداء البنوك التجارية	
تمهيد	31
المبحث الأول : الطريقة والأدوات	32
المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة	32
الفرع الأول: المنهج المتبع وعينة الدراسة	32
الفرع الثاني: معلومات مختصرة عن بنك الخليج الجزائر (AGB)	32
المطلب الثاني: متغيرات وأدوات الدراسة	35
المبحث الثاني : عرض النتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها	35
المطلب الأول : نتائج الدراسة التطبيقية	35
الفرع الأول: كفاية رأس المال بنك خليج الجزائر	35
الفرع الثاني: جودة الأصول لبنك خليج الجزائر	36
الفرع الثالث: كفاءة الإدارة.	37
الفرع الرابع: ربحية بنك الخليج الجزائر	37
الفرع الخامس: سيولة بنك الخليج الجزائر.	39
الفرع السادس: حساسية بنك الخليج الجزائر	40
المطلب الثاني : تحليل نتائج الدراسة التطبيقية	41
الفرع الأول: تحليل كفاية رأس بنك الخليج الجزائر	41
الفرع الثاني: تحليل جودة ألأصول لبنك خليج الجزائر	41
الفرع الثالث : تحليل الإدارة	42
الفرع الرابع: تحليل ربحية بنك الخليج الجزائر	42
الفرع الخامس: تحليل سيولة بنك الخليج الجزائر	42
الفرع السادس : تحليل حساسية بنك الخليج الجزائر	43
خلاصة الفصل	44
خاتمة	46
قائمة المصادر والمراجع	49
الملاحق	53
فهرس المحتويات	58